كان الاهتمام بعد نهاية الحرب العالمية الأولى منصبا من جانب الاقتصاديين و واضعي السياسات على إستراتيجية دعم المشروعات الكبيرة لتحقيق الازدهار.

 لكن مع بداية السبعينات عاد علماء الاقتصاد و العاملين في مجال الصناعة ليؤكدوا دور الصناعات الصغيرة نتيجة للمزايا المتعددة التي تحققها مثل هذه المشروعات من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمتها في القيمة المضافة و توفير مناصب الشغل وبالتالي المساهمة حل أزمة البطالة، كما تتميز هذه المشروعات بقدرتها الفائقة على التأقلم تبعا لاحتياجات السوق المتغير باستمرار.

 بعد إدراكها لمدى أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، عملت الجزائر، كغيرها من الدول ، على تطوير هذا القطاع و ذلك من خلال الإجراءات الإدارية و العملية التي انتهجتها منذ 1982؛ و ذلك بإصدار المراسيم و القوانين الموّجهة لهذه المؤسسات وإنشاء الهيئات و الصناديق المدعمة لها.إلا أن تطور هذه المؤسسات واجهته مجموعة من العراقيل و التحديات مما يفرض على الجزائر ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، خاصة الدول العربية نظرا للتقارب الاقتصادي فيما بينها.

انطلاقا مما سبق، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

* المبحث الأول:مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
* المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
* المبحث الثالث:الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المبحث الأول: مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

 على الرغم من اختلاف الباحثين في معظم أنحاء العالم على وضع تعريف واضح و موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنّها تتمتع بمجموعة من الخصائص و المميزات التي تجعل منها وسيلة هامة للمساهمة في تنمية اقتصاديات معظم الدول، المتقدمة منها و النامية، من خلال قدرتها على رفع مستويات الإنتاج والدخل و زيادة فرص العمل. تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب :

* المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
* المطلب الثاني: خصائص و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
* المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

 لم يمنع اعتماد مجموعة مشتركة من المعايير والأسس، التي يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الاقتصادية إلى مؤسسات صغيرة، متوسطة وكبيرة، من وجود تفاوت ملموس بين الدول في تحديد تعريف لهذه المؤسسات؛ وذلك لاختلاف درجة التنمية الاقتصادية فيها و تباين هياكلها الاقتصادية وكذلك لاختلاف السياسات الكلية و الصناعية المطبقة وأهدافها.

**Ιـ المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تنقسم هذه المعايير إلى معايير كمية و معايير نوعية.

**Ιـ1ـ المعايير الكمية:**

 يعتبر من أكثر المعايير شيوعا و استخداما نظرا لما يتميز به من سهولة الحصول على بيانات و إحصائيات دقيقة وإمكانيات وضع حدود فاصلة، واضحة ومحددة بين الصناعات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة، ومن أشهر هذه المعايير نذكر:

**أ** ـ **معيار العمالة**([[1]](#footnote-2))**:**

 يعتبر معيار العمالة أحد المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المنشأة بحكم سهولة الحصول على البيانات المتعلقة بالعمالة في المنشآت، و من أهم التصنيفات المستعملة في هذا المجال ما يسمى بتصنيف(Brotch and Heimins) وقد جاء على النحو التالي:

* منشآت أعمال أسرية (01-09)عمال.
* منشآت أعمال صغيرة (10-49) عامل.
* منشآت أعمال متوسطة (50-100) عامل.
* منشآت أعمال كبيرة (أكثر من 100) عامل.

**ب ـ معيار رأس المال:**

 يعتبر معيار رأس المال احد المعايير الأساسية و الشائعة في تحديد حجم المنشأة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمنشأة ويختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى ومن قطاع إنتاجي إلى آخر([[2]](#footnote-3)).

 إلا أن هذا المعيار يعاني من بعض جوانب القصور كاختلاف العملات و أسعار صرفها بالإضافة إلى اختلاف مفهوم رأس المال المستخدم؛ فالبعض يدخل فيه قيمة الأرض و المباني والبعض الآخر يستبعدها، وقد تختلف هذه القيمة ليس فقط من دولة إلى أخرى أو من وقت لآخر وإنما أيضا داخل البلد والواحد وفي نفس الوقت ما بين مدينة وأخرى، وبالتالي يتطلب الاعتماد على هذا المعيار إدخال تعديلات مستمرة حتى يتواكب مع التغير المستمر في قيمة النقود، التضخم في الأسعار والحالة الاقتصادية بصفة عامة لذلك يفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده حيث يمكن الاسترشاد به مع معيار آخر على أن يتم تطويره في كل فترة([[3]](#footnote-4)).

**ج ـ معيار معامل رأس المال**([[4]](#footnote-5))**:**

يعتبر كل من معيار رأس المال و معيار العمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمنشأة، لذا فان الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم تلك المنشأة؛ فقد نجد أن عدد العمال لدى المنشأة ما قليل و لا يعني ذلك أن حجمها صغير إذ من المحتمل أن يكون حجم رأس المال بها كبيرا أي أنها تستخدم أسلوب فن إنتاجي كثيف رأس المال و بالتالي تصنف هذه المنشأة حسب معيار رأس المال من المنشآت الكبيرة وقد تكون بالفعل كذلك في حين أنها مصنفة صغيرة وفقا لمعيار العمالة. و ربما يحدث العكس فقد نجد رأس المال صغير وحجم العمالة كبير فيتم تصنيف المنشأة كبيرة وفقا لمعيار العمالة وصغيرة وفقا لمعيار رأس المال، لذا وجد معيار ثالث يمزج بين المعيارين وهو معيار معامل رأس المال ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل و يحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال والناتج يعني كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المنشأة.

 غالبا ما يكون هذا المعيار منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة لرأس المال مثل قطاع الخدمات و القطاعات التجارية و يكون مرتفعا في القطاع الصناعي المتقدم تقنيا.

**د ـ معيار المبيعات:**

يعتبر من المعايير المستخدمة في تصنيف المنشآت من حيث الحجم ويعتبر مقياسا صادقا لمستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية ([[5]](#footnote-6)).

 يعاني هذا المعيار من نفس عيوب معيار رأس المال وخاصة تلك المرتبطة بالتغير المستمر في قيمة النقود بالإضافة إلى اختلاف مفهوم المبيعات الذي سيتم الاعتماد عليه في تحديد حجم المشروع. وبصفة عامة لا يعتبر هذا المعيار شائع الاستخدام وهناك من يرى أن هذا المعيار يلائم المشروعات التجارية والخدمية أكثر من ملاءمته للمشروعات الصناعية([[6]](#footnote-7)).

**هـ ـ معيار التكنولوجيا المستخدمة**([[7]](#footnote-8))**:**

 يعتبر احد المعايير الهامة لتعريف المؤسسات الصغيرة، ويرجع ذلك للتقدم الصناعي الكبير الذي طرأ على العديد من الدول. إلا أن هذا المعيار لم يعد كافيا هو الآخر بمفرده لتعريف المشروعات الصغيرة؛ حيث أصبحت التكنولوجيا المستخدمة في كثير من المشروعات الكبيرة تسمح بتجزئة العمليات و المراحل الإنتاجية بما يؤدي إلى إتمام هذه المراحل في المشروعات الصغيرة مستقلة أو مصانع أصغر حجما تغذي الصناعات الكبيرة بما تحتاجه.

 وفي الأخير، يمكن القول أن معظم تعريفات المشروعات الصغيرة تجنح إلى الأخذ بمعياري العمالة و رأس المال حيث يرجع ذلك إلى وفرة البيانات الخاصة بعدد العمال وقيمة رأس المال المستثمر مما يعطي للتعريفات قدر من الدقة.

يعرض الجدول الموالي بعض المعايير التي أخذت بها بعض الدول و الهيئات في وضع تعريفها للمشروعات الصغيرة.

**جدول رقم(1):**

**بعض المعايير المستعملة من طرف بعض الدول والهيئات في تعريف المشروعات الصغيرة.**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **ملاحظات** | **معيار رأس المال** | **معيار عدد العمال** | **الجهة أو الدولة** | **المعيار** |
|  | 250-300 ألف دولار  | 10-50 عامل | البنك الدولي | 1 |
|  | لا يزيد عن 250 ألف دولار | لا يزيد عن 100 عامل | منظمة التنمية الصناعية | 2 |
|  | لا يزيد عن350 ألف دولار | 10-50 عامل | منظمة العمل الدولية | 3 |
| يوجد تعريفات متعددة تخص كل صناعة وكل نشاط حيث تم العمل بها اعتبارا من1 أكتوبر 2000 |  | 20-99 عامل  | الولايات المتحدة الأمريكية  | 4 |
|  | لا يزيد عن 50 ألف دولار  | لا يزيد عن 300 عامل | اليابان | 5 |
|  |  | 3-49 عامل | ألمانيا | 6 |
|  | لا يزيد عن200 ألف دولار | لا يزيد عن 50 عامل | الهند | 7 |
|  |  | لا يزيد عن 50 عامل | بلجيكا | 8 |
|  |  | لا يزيد عن 50 عامل  | فرنسا | 9 |
|  |  | لا يزيد عن 20عامل | الدانمرك | 10 |
|  | لا يزيد عن 960 ألف دولار | لا يزيد عن 75 عامل | ماليزيا | 11 |
|  | لا يزيد عن 267 ألف دولار | 5-19 عامل | اندونيسيا | 12 |
|  | لا يزيد عن 200 ألف دولار |  | باكستان | 13 |
|  |  | لا يزيد عن250 عامل | ايرلندا | 14 |
|  |  | لا يزيد عن 9 عمال  | اليونان | 15 |
|  |  | لا يزيد عن 19 عامل | النرويج | 16 |
|  |  | لا يزيد عن 99 عامل | البرازيل | 17 |
|  | لا يزيد عن 625 الف دولار | لا يزيد عن 49 عامل | المغرب | 18 |
|  |  | لا يزيد عن 49 عامل | لبنان | 19 |
| بما يعادل 3000 دولار | لا يزيد عن 6000 دينار | لا يزيد عن 10 عمال | العراق | 20 |
| بما يعادل 600 ألف دولار  | لا يزيد عن 200 ألف دولار |  | الكويت | 21 |
| بما يعادل 5 مليون دولار |  لا يزيد عن 20 مليون ريال قطري | يقوم بإدارتها1 -2 فقط | قطر | 22 |
|  |  | لا يزيد عن 50 عامل | المملكة العربية المتحدة | 23 |

**المصدر:** أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيئي مقارن)، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص:21-23.

**Ι**ـ**2**ـ **المعايير النوعية([[8]](#footnote-9)):**

نذكر منها المعايير الموالية:

**أ ـ المعيار القانوني:**

 يتوقف الشكل القانوني للمنشأة على طبيعة و حجم رأس المال المستثمر فيها و طريقة تمويله، فغالبا ما يكون رأس مال شركات الأموال كبير مقارنة مع شركات الأفراد.ووفقا لهذا المعيار تشمل المنشآت جميع المنشآت ذات الشكل غير المؤسسي مثل منشآت الأفراد و المنشآت العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم، المحاصة، الوكالات و المهن الصغيرة الإنتاجية و الحرفية و صناعات منتجات الألبان و الخضر والفواكه و الحبوب والمنتجات الخشبية والأثاث و المنسوجات بأنواعها و المحلات التجارية و المطابع و الأسواق المركزية و المزارع ومكاتب السياحة و السفريات و الشحن بالإضافة إلى ورش الصيانة و الإصلاح و كذلك أعمال العمارة و البناء.

**ب ـ المعيار التنظيمي:**

تصنف المنشأة الصغيرة وفقا لهذا المعيار إذا كانت تتسم بخاصيتين أو أكثر من هذه الخواص:

* الجمع بين الملكية و الإدارة.
* قلة عدد مالكي رأس المال.
* ضيق نطاق الإنتاج و تركزه في سلعة أو خدمة محددة.
* صغر حجم الطاقة الإنتاجية.
* شخصية الطابع.
* المحلية إلى حد كبير.
* الاعتماد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها.

**ج ـ المعيار التقني:**

 بناء على هذا المعيار تصنف المنشآت الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ذات كثافة رأسمالية منخفضة وكثافة عمالية عالية. و يتم تصنيف المنشآت تدريجيا طبقا لدرجة الآلية المستخدمة من ناحية و مدى الاعتماد على المهارات اليدوية من ناحية أخرى.

**ΙΙـ التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم:**

**ΙΙـ1ـ تعريف الاتحاد الأوروبي([[9]](#footnote-10)):**

 فرقت دول الاتحاد الأوروبي بين مشروع و آخر على أساس رأس المال و عدد العاملين، فعّرف المشروع الذي يعمل فيه أقل من تسعة(9) عمال بالمشروع الصغير جدا، أما المشروع الذي يعمل فيه ما بين عشرة و تسعة وتسعين(10-99)عامل فهو مشروع صغير، بينما المشروع المتوسط فهو الذي يوظف فيه ما بين مئة وأربعمائة و تسعة وتسعون(100-499)عامل.

**ΙΙـ2ـ تعريف منظمة اتحاد بلاد جنوب شرق آسيا([[10]](#footnote-11)):**

تعرف هذه المنظمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كالتالي:

* المؤسسة المصغرة هي التي توظف ما بين فرد واحد و تسعة(1-9) أفراد.
* المؤسسة الصغيرة هي التي توظف ما بين عشرة وتسعة وأربعين(10-49) فردا.
* المؤسسة المتوسطة هي التي توظف ما بين خمسون و تسعة وتسعين(50-99) فردا.
* المؤسسة الكبيرة هي التي توظف أكثر من تسعة وتسعين فردا.

**ΙΙـ3ـ تعريف البنك الفدرالي الأمريكي([[11]](#footnote-12)):**

يعرفها على أنها تلك المنشآت المستقلة في الملكية و الإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق.

**ΙΙـ4ـ التعريف المعتمد في الجزائر:**

تم تعريف هذا النوع من المؤسسات، بموجب القانون رقم01- 18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001م المتضمن للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالتحديد في مادته الرابعة (4)، كما يلي:

 تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج و/أوالخدمات:

* تشغل من واحد إلى مائتين و خمسين (01- 250) شخصا،
* لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500)مليون دينار،
* تستوفي معايير الاستقلالية([[12]](#footnote-13)\*).

كما نجد في هذا القانون تعاريف مفصلة لكل من المؤسسات المتوسطة، الصغيرة و الصغيرة جدا.

* **تعريف المؤسسة المتوسطة:**

 فحسب المادة الخامسة(5) من هذا القانون، تم تعريف المؤسسة المتوسطة على أنها مؤسسة تشغل ما بين خمسون إلى مائتين و خمسون (50-250) شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي(200) مليون و ملياري دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مئة(100) وخمسمائة(500) مليون دينار جزائري.

* **تعريف المؤسسة الصغيرة:**

 تم تعريفها في المادة السادسة(6) من قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) وتسعة وأربعون (49) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مئة(100) مليون دينار.

* **تعريف المؤسسة المصغرة:**

 عرفت في المادة السابعة(7) من هذا القانون على أنها مؤسسة تشغل من عامل واحد إلى تسعة (9) إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة(10) ملايين دينار.

يمكن تلخيص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المعطيات السابقة في الشكل الموالي.

**شكل رقم(01):**

**تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

عدد العمال: 50-250 عامل

رأس المال:200مليون-2ملياردج

الحصيلة السنوية: 100-500 مليون دج

 ⇐⇐⇐

المؤسسات المتوسطة

عدد العمال:10-49 عامل

رأس المال:أقل من200مليون دج

الحصيلة السنوية: أقل من 100مليون دج

 ⇐⇐

المؤسسات الصغيرة

عدد العمال:1-9 عامل

رأس المال: أقل من 20مليون دج

الحصيلة السنوية: أقل من 10 مليون دج

المؤسسات المصغرة

 ⇐

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التعاريف المذكورة أعلاه.

**المطلب الثاني: خصائص و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

**I ـ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة([[13]](#footnote-14)):**

 تتسم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بعدة سمات و خصائص تميزها عن غيرها من المنشآت، نذكر منها:

**I ـ1ـ سهولة الإنشاء و التأسيس:**

 تتميز المنشآت الصغيرة و المتوسطة بصغر حجم رأس مال إنشائها إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها بما فيها دراسات جدوى إقامتها و الشروع في إنشائها، كما تتميز بسهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من ماكينات و معدات، فضلا عن سهولة تحضير مستلزمات التشغيل من مواد خام ومواد أخرى.كما تتميز المنشآت الصغيرة والمتوسطة بانخفاض إجراءات تكوينها و انخفاض المصروفات الإدارية بها نظرا لبساطة و سهولة هياكلها الإدارية والتنظيمية.

**I ـ2ـ القدرة على جذب المدخرات:**

 بسبب قلة مخاطر الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة و صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشائها، فإن هذه المنشآت لا تواجه صعوبة كبيرة في توفير الأموال اللازمة سواء كانت من أفراد الأسرة أو من الادخار الذاتي و بذلك تصبح أداة جيدة لاستغلال الفوائض المالية المتراكمة وتشغيلها بما يخدم التنمية الاقتصادية في جميع القطاعات.

**I ـ3ـ** **خلق فرص العمل:**

 تعتمد المنشآت الصغيرة و المتوسطة بشكل كبير على تقنيات إنتاج بسيطة أو أسلوب إنتاجي كثيف العمل، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم المنشآت الصغيرة منشآت فردية أو عائلية، وعليه يمكن لهذه المنشآت أن تساهم في توفير فرص عمل متنوعة للشباب، الأقارب و الإطارات الفنية والحرفية. و بذلك فهي أداة جيدة للحد من معدلات البطالة العالية في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

**I ـ4ـ سهولة الإدارة:**

 عادة ما تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنظيم أعمالها على ما يسمى بتنظيم الرجل الواحد، فالمالك هو المدير في أغلب الأحيان وهو صاحب كل الاختصاصات بما فيها تحديد الأهداف واتخاذ القرارات، لذا فإن إدارة المنشأة غالبا ما تتسم بالمرونة و سهولة اتخاذ القرار لقصر الظل الإداري المتمثل في نقص الروتين و اختصار استخدام المستندات وارتفاع مستوى الاتصال و مستوى العلاقات الشخصية في إدارة المنشأة.

**I ـ5ـ استغلال الطاقة الإنتاجية:**

 عادة ما تتسم المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستغلال الطاقة الإنتاجية بها لإمكانية السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج و توفر مستلزماته وعدم تعقيد العملية الإنتاجية وبالتالي رفع الكفاية الإنتاجية وتحقيق أقصى ربح ممكن، وهذا يصاحبه بالطبع سرعة دوران رأس المال العامل وقصر دورة الإنتاج.

**I ـ6ـ الاعتماد على السوق المحلي:**

 غالبا ما ينحصر نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنطقة التي تنشأ بها والمناطق المجاورة وهذا بدوره يؤدي إلى اكتساب المنشأة خبرة كبيرة في معرفة سلوك وأذواق المستهلكين، سبل إشباع حاجياتهم و حجم الطلب الحالي والمستقبلي.

**I ـ7ـ سهولة الدخول إلى السوق والخروج منه:**

 نظرا لانخفاض قيمة رأس المال الثابت للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخاصة الماكينات والمعدات و الأدوات التي يتألف منها خط الإنتاج، قلة المخزون السلعي من المواد الخام و المنتجات النهائية، ارتفاع نسبة رأس المال إلى الخصوم و حقوق أصحاب المشروع و سهولة تحويل أصول هذه المنشآت إلى سيولة بالبيع، فإن ذلك يتيح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الفرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة.

**I ـ8ـ المرونة العالية والتكيف مع المتغيرات:**

 تتميز المنشآت الصغيرة و المتوسطة بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة كتركيبة القوى العاملة، سياسات الإنتاج، التسويق، التمويل و التطوير التقني. كما يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تحديد رغبات المجتمع الذي تعمل فيه بسهولة والعمل على تحقيقها.

**I ـ9ـ أداة للتدريب الذاتي و التطوير التقني:**

 تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة أداة للتدريب الذاتي لأصحابها و العاملين بها و بالتالي فهي تساعد على خلق إطارات تقنية متطورة ذي مهارات عالية. إذ تؤكد الدراسات العلمية على الدور البارز الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في طرح الأفكار التقنية الجديدة، إذ تعتبر المصدر الرئيسي للأفكار و الاختراعات الجديدة كما تساهم هذه المنشآت في تطوير الأفكار اللازمة لتطوير التشكيلات السلعية التي تنتجها المنشآت الكبيرة.

**I ـ10ـ قصر فترة الاسترداد:**

 تتمثل فترة الاسترداد في الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد الاستثمار المبدئي الذي تم إنفاقه في المشروع، ونتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر، سهولة التسويق، زيادة دورة البيع وقصر دورة الإنتاج، يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة استرداد رأس المال المستثمر في فترة زمنية قصيرة نسبيا.

**I ـ11ـ التكامل مع المنشآت الكبيرة:**

 تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا في دفع عجلة التنمية بمختلف جوانبها؛ وذلك من خلال مساهمتها في منح المنشآت الكبيرة ميزة تنافسية عالية ناتجة عن التكامل الإنتاجي الرأسي و الأفقي القائم على أسس التعاون المستمر و المتبادل؛ حيث لا يمكن للمنشآت الكبيرة أو المنشآت الصغيرة وحدها القيام بكافة العمليات الإنتاجية، بل لابد من إدراك أن إنتاج أي منشأة من هذه المنشآت يمكن أن يستخدم كمدخل إنتاجي لمنشأة أخرى كبيرة، و بالتالي نصل إلى نظام أكثر توازنا واستقرارا في السوق المحلي.و تشكل تجربة بعض الدول كاليابان و الهند وكوريا في هذا المجال نموذجا ناجحا يمكن الاستفادة منه.

**IIـ أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة([[14]](#footnote-15)):**

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف، يمكن إيجازها في النقاط الموالية:

* ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية إنتاجية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
* خلق فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين.
* إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة.
* استعادة حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبيرة لتركيز طاقاتها على النشاط الأصلي.
* يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروات المحلية وتحقيق الاندماج و التكامل بين المناطق.
* يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها.
* تمكين عدّة فئات، في المجتمع، تمتلك أفكار استثمارية جيدة و لكنها تفتقر إلى القدرة المالية والإدارية لتحويلها إلى مشاريع واقعية.
* تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.
* تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

**المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

 تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد أهم العناصر الإستراتيجية في عمليات التنمية والتطور الاقتصادي في معظم الدول النامية و الدول السائرة في طريق النمو.فقد ذكرت احدث التقارير الصادرة عن منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية أن المشروعات الصغيرة و المتوسطة، والتي تمثل أكثر من 99% من المشروعات في غالبية اقتصاديات دول العالم، توفر حوالي 40% الى80% من مجموع فرص العمل و تعتبر مسئولة عن أكثر من نصف الناتج المحلي للقطاع الخاص في العالم.

 يمكن القول أن أكثر من نصف الابتكارات الفنية التي قدمت في القرن العشرين بدأت بمشروعات صغيرة، حيث أوضحت دراسة لهيئة المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة أن المشروعات الصغيرة هي مصدر الإبداعات التكنولوجية. ولاشك أن التقدم التكنولوجي الهائل وتحرير الأسواق وما يطلق عليه العولمة قد أدت جميعها إلى خلق أجيال جديدة من المؤسسات والأعمال يمكنها الاستفادة من مميزات الوضع العالمي الجديد الذي يسمح بالحصول على المعرفة ورؤوس الأموال و الأسواق في آن واحد، وتعتبر هذه البيئة الجديدة مناسبة لظهور ونمو المشروعات الصغيرة، نظرا للطبيعة المرنة لهذه المشروعات الأكثر استعدادا للتواؤم مع هذا الوضع الجديد و الذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق و التطور المواكب لحركة العرض والطلب وبالتالي أصبحت فرصة هذه المؤسسات في البقاء و النمو أكبر بكثير من الشركات الكبيرة و المؤسسات ذات الهياكل الضخمة القليلة المرونة أمام متغيرات السوق.

 ينطوي توسع هذه المشروعات على دور ايجابي و مؤثر في التنمية الاقتصادية من خلال**([[15]](#footnote-16))**:

* **خلق فرص عمل:**

 مما لا شك فيه أن المشروعات الصغيرة يمكنها أن تساهم بدور فعال في التغلب على مشكلة البطالة فهي مشروعات كثيفة العمالة بسبب صغر رأس المال المتاح مما يدفعها لاستخدام فنون إنتاجية مكثفة للعمل، ونقص الخبرة الإدارية و التنظيمية و المهارة الفنية لا يشجع المشروعات الصغيرة على التوجه لزيادة الكثافة الرأسمالية و بالرغم من تطور التنمية و اكتساب المشروعات الصغيرة الخبرة التنظيمية و المهارة الفنية، و مع استخدام فنون الإنتاج مكثفة لرأس المال إلا أنها اقل كثافة رأسمالية من المشروعات الكبيرة التي تتجه نحو استخدام فنون إنتاج أكثر كثافة رأسمالية.

* **تكوين قاعدة عريضة من قوة العمل الماهرة:**

 تشكل قوة العمل الماهرة أحد مقومات التنمية إن لم تكن أهم مقوماتها وهذا يتطلب تكوين قاعدة عريضة من العمال ذوي مهارات التي تتطلبها المشروعات المختلفة و يمكن تحقيق ذلك بإتباع أسلوبين:

**أولهما:** تدريب العمال في مراكز التدريب التي تتولى الدولة إقامتها.

**ثانيهما:** تدريب العامل في المصنع.

و يبدو أن قلة عدد مراكز التدريب، بل و انخفاض مستوى فاعليتها بسبب ضعف الإمكانيات المالية و قلة عدد المدربين تمثل تحديا لنجاح هذه المشروعات وبالتالي فإن التوسع في عدد هذه المراكز وإن كان ضروريا إلا أن تحقيقه بالقدر المطلوب يحتاج لفترة زمنية طويلة و موارد مالية كبيرة.

و من ثم فإن تدريب العامل في المصنع يعتبر وسيلة فعالة، حيث أن المشروعات الصغيرة غالبا ما تستخدم عمالا ذوي مهارات منخفضة نسبيا، ومع مرور الوقت يكتسب هؤلاء العمال خبرة داخل المصنع و يصبحون عمالا مهرة، و تعميق هذا الأسلوب من خلال تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة يكون أقل تكلفة للمجتمع حيث يرتبط التدريب بالإنتاج داخل المصنع.

* **تنمية القدرات الإدارية و التنظيمية لمديري المشروعات:**

 كما أن صاحب المشروع الصغير غالبا ما تكون كفاءته الإدارية و التنظيمية محدودة لصغر حجم الإنتاج، ومع مرور الوقت و كبر نشاط المشروع الصغير تنمو الكفاءة الإدارية و التنظيمية لقطاع عريض من أصحاب المشروعات الصغيرة الذين يشكلون قاعدة أساسية لحمل أعباء التنمية خلال مراحلها المتقدمة سواء كان ذلك من خلال تطوير المشروعات الصغيرة أو إقامة المشروعات الكبيرة.

* **تعظيم الناتج المحلي:**

 حيث تحدد مقدرة المشروعات حسب أحجامها المختلفة تجاه تعظيم الناتج بدرجة فاعلية أوكفاءة رأس المال المستخدم في هذه المشروعات و التي تقاس بإنتاجية وحدة رأس المال (القيمة المضافة/ رأس المال المستثمر).

 وفي هذا الصدد فإن المشروعات الصغيرة يمكنها القيام بدور فعال في تعظيم الناتج و يرجع ذلك إلى أن استخدام المشروعات الصغيرة لفنون إنتاج كثيفة العمل تعني صغر حجم معامل رأس المال مقارنة بمثيله في المشروعات الكبيرة وهذا ما يعني أن إنتاجية وحدة رأس المال في المشروعات الصغيرة أكبر منها في المشروعات الكبيرة.

* **دعم المشروعات الكبيرة:**

 تقوم المشروعات الصغيرة بدور أساسي في دعم و رفع كفاءة الإنتاجية للمشروعات الكبيرة، وذلك من خلال:

* **إعداد العمالة الماهرة:**

 تستخدم المشروعات الصغيرة، غالبا، عمالة غير ماهرة تتولى صقلهم فنيا حتى يصبحوا عمال مهرة، و في بعض الأحيان يترك هؤلاء العمال المشروعات الصغيرة للعمل في المشروعات الكبيرة حيث الأجور المرتفعة و المزايا الاجتماعية الأفضل و في هذه الحالة فإن المشروعات الكبيرة تتمكن من رفع كفاءتها الإنتاجية دون أن يقابل ذلك أي تكلفة لإعداد هؤلاء العمل المهرة.

* **خفض تكاليف الإنتاج و زيادة القيمة المضافة:**

 يوجد العديد من الصناعات التي يمر فيها المنتج النهائي بعدة مراحل إنتاجية مثل: صناعة النسيج، الملابس الجاهزة و صناعة المنتجات المعدنية والمعدات...الخ.

 في مثل هذه الصناعات نشأ ما يسمى بنظام التعاقد الجزئي(Sub-contracting System) بين المشروعات الكبيرة و المشروعات الصغيرة؛ إذ بمقتضى هذا النظام تقوم المشروعات الصغيرة بإنتاج جزء من المنتج النهائي و إمداد المشروعات الكبيرة به لتستخدمه في إنتاج المنتج النهائي ومن خلال هذا النظام تحقق المشروعات الكبيرة خفضا في تكاليف إنتاجها.

وبالتالي يمكن القول أن التكامل يحقق مزايا عديدة لكل من المشروعات الكبيرة والصغيرة؛ فبالنسبة للمشروعات الكبيرة: تساهم في التخفيف من وطأة التقلبات العنيفة في حجم الطلب حيث أن المشروعات الصغيرة تتميز بمرونة أكثر في تغيير حجم الإنتاج بأقل ضرر ممكن عند تغير الطلب وحصولها على كافة المستلزمات الإنتاجية بتكلفة اقل كما تعد المشروعات الصغيرة حقول تدريب المشروعات الكبيرة إلى جانب قدرتها على استيعاب قوة العمالة الزائدة و المتوقعة داخل المشروعات الكبيرة.

 أما بالنسبة للمشروعات الصغيرة فهي تجد سوقا لتصريف منتجاتها وكذلك مجالا يوفر لها الحصول على ما تحتاجه من مستلزمات الإنتاج، حصولها على الخدمات و الاستثمارات الفنية التي يمكن أن تمدها بها المشروعات الكبيرة كما قد تزودها برأس المال العامل و ذلك مقابل حصولها على منتجات المشروعات الصغيرة الأقل تكلفة.

* **جذب المدخرات الصغيرة والتمويل الذاتي:**

 تتميز المشروعات الصغيرة بكثافة العمل، تحتاج إلى رأس المال صغير و من ثم فإنها الأقدر على جذب المدخرات الأفراد الصغيرة. و قدرة هذه المشروعات على الاستمرار والتطور تتوقف جزئيا على قدرتها على التمويل الذاتي أو قدرتها على تحقيق فائض اقتصادي و نظرا لان هذه المشروعات تتميز بانخفاض رأس المال مقارنة بالمشروعات الكبيرة فهي أكثر جاذبية لصغار المدخرين الذين لا يميلون إلى أنماط المشاركة التي تحرمهم الإشراف المباشر على استثماراتهم.

 ويظهر جليا أن إقامة المشروعات الصغيرة تمثل نمطا للاستثمار، وتشكل أحد القنوات الهامة لاجتذاب المدخرات و تحويلها إلى استثمار منتج.

* **تنمية المناطق الريفية:**

 تتسم المشروعات الكبيرة باستخدامها لفنون إنتاج متطورة، وعادة ما تتركز في الأماكن التي تتوافر فيها الأسواق الكبيرة والبنية التحتية الأساسية المتطورة وهذه الأماكن عادة ما تكون في المدن الكبرى، ولقد ترتب عن هذا التركز اختلاف كبير في تنمية أقاليم المجتمع مما أدى إلى ما يلي:

* تزايد الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، حيث تتواجد المشروعات الكبيرة وذلك بسبب ضيق فرص العمل.
* محدودية مساهمة المشروعات الموجودة بالمناطق الحضرية في تكوين فرص عمل فعالة، مما ترتب عليه زيادة البطالة في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية.
* في ظل عدم وجود فرص عمل منتجة، تحول العديد من الأفراد للعمل في الأعمال التجارية البسيطة، ونظرا لتفاقم أزمة السكن فإن غالبية هؤلاء الأفراد يقيمون في تجمعات سكنية عشوائية والتي لها أثارها الاجتماعية السيئة.
* ترتب عن الهجرة ضغوط كبيرة على البنية الأساسية و ما نتج عن ذلك من آثار سلبية على إنتاجية العاملين.

 يعد تنمية المشروعات الصغيرة أمر بالغ الأهمية حيث يمكنها القيام بدور فعال في تنمية المناطق الريفية من خلال:

* تواجد العمل المنتج في المكان الذي توجد فيه قوة العمل، ومن ثم وضع حد للهجرة إلى المناطق الحضرية.
* توفير فرص عمل منتجة لقطاع عريض من أفراد المجتمع في مناطق ريفية وترتب عن ذلك زيادة حقيقية في دخول الأسر و مستوى معيشتهم مما أدى إلى تحديث المناطق الريفية بجهودها الذاتية.

 تتميز المشروعات الصغيرة بالقدرة على الانتشار الجغرافي، بعكس المشروعات الكبيرة التي تميل إلى التركز في المدن والمناطق الصناعية و يرجع ذلك إلى تمتع المشروعات الصغيرة بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطنها لما يتوافر لها من مقومات مثل: عدم احتياجها إلا لقدر ضئيل من خدمات البنية الأساسية التقليدية، قدرتها على تسويق منتجاتها في الأسواق المحيطة بها وقدرتها على الاستفادة من المناطق التي تتوطن بها في الحصول على المواد الخام و كافة مستلزمات الإنتاج.

* **دعم الصادرات:**

 تقوم المشروعات الصغيرة بدور هام في تنمية الصادرات و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات وذلك من خلال:

* قدرة المشروعات الصغيرة على غزو الأسواق الخارجية إذا اتخذت مقاييس لرفع مستوى جودة منتجاتها وذلك أن هذه المنتجات تعتمد في الغالب على العمل اليدوي و تلقي إقبالا متزايدا في أسواق الدول المتقدمة.
* غالبا ما تعتمد المشروعات الصغيرة في نشاطها على المواد الخام المحلية والكثافة العمالية وهذا يعني أن اثر تنمية هذه المشروعات على الواردات غالبا ما يكون محدود للغاية وذلك لأن استيرادها للآلات و المعدات محدود.

 لكي تقوم المشروعات الصغيرة بدور ايجابي في تنمية الصادرات يتطلب ذلك تحديد المنتجات الأكثر رواجا في الأسواق العالمية و تحديد حجم الطلب العالمي لهذه المنتجات بالإضافة إلى دور الحكومة في إدراج حصص إلزامية مناسبة لهذه المنتجات في الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى حتى تشجع هذه المشروعات و تدفعها للنمو و التطور.

**المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**

 تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا فعّالا في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري و ذلك من خلال مساهمتها في القيمة المضافة و بالتالي في الناتج المحلي الإجمالي و كذا مساهمتها في توفير فرص العمل والقضاء على المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عن البطالة، و لهذا فقد أولت السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا لهذا النوع من المؤسسات من خلال اتخاذها مجموعة من الإجراءات الإدارية والعملية بغرض تطوير هذه المؤسسات وذلك بإنشاء هيئات لتطويرها وترقيتها وأخرى لتمويلها وتدعيمها.

وللتطرق للنقاط المذكورة أعلاه، تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب و هي:

* المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
* المطلب الثاني: توزيع و حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؛
* المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

**المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**

تبنت الجزائر، منذ التسعينات، مجموعة من الإصلاحات الهيكلية سمحت لها بالانتقال التدريجي من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية إلى اقتصاد يعتمد على قوى السوق، وقد تمكنت هذه الإصلاحات من إعادة الاعتبار للقطاع الخاص حتى يلعب الدور المنوط به وأن يساهم في تحقيق التنمية الشاملة، ونتيجة لهدا التوجه نمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واعتبرت ركيزة حقيقية يعتمد عليها في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

كنتيجة للإجراءات التي اتخذتها الجزائر في مجالات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها، زاد تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورت وهذا ما يمكن إبرازه من خلال الجدول الموالي.

**الجدول رقم (02):**

**تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **2008** | **2007** | **2006** | **2005** | **2004** | **السنة** |
| ([[16]](#footnote-17))432068 | ([[17]](#footnote-18))410959 | (2)376767 | ([[18]](#footnote-19))332000 | (3)312959 | **عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** |
| 5.14 | 9.08 | 13.48 | 6.08 | \_ | **التطور(%)** |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات المعلومات الاقتصادية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية.

 من خلال الجدول أعلاه، يظهر جليا أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر نتيجة الاهتمام الذي أولته الدولة لهذا النوع من المؤسسات إلا أننا نلاحظ ارتفاع نسبة الزيادة في سنة 2006 مقارنة بباقي السنوات إذ وصلت إلى (13.84%) ويرجع ذلك إلى انطلاق آليتين مدعمتين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العمل وهما: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطةو صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

 يتكون قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطةمن ثلاث مكونات رئيسية و المتمثلة في: المؤسسات الصغيرة و المتوسطةالخاصة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطةالعمومية والنشاطات الحرفية.

**Ιـ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ([[19]](#footnote-20)):**

 يصل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطةالخاصة المصرح بها لدى، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى 309578 مؤسسة في نهاية السداسي الأول لسنة 2008.

 تشكل هذه المؤسسات، بالإضافة إلى 121853 حرفي مسجل لدى غرف الصناعة التقليدية والحرف، المكونات الأساسية لتعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطةأي أكثر من 99% من المجموع.

 سمحت التسجيلات على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، خلال هذا السداسي، بتسجيل:

* إنشاء 15580 مؤسسة.
* استئناف نشاط 1353 (بعد التوقف المؤقت).
* شطب 1301 مؤسسة.

**ΙΙـ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية([[20]](#footnote-21)):**

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطةالعمومية جزء ضئيل من محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغّرة؛ إذ نلاحظ تراجع عددها خلال السداسي الأول لسنة 2008 مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2007 حيث انخفض عددها من 711 مؤسسة إلى 637 مؤسسة فقط. ومن الواضح أن هذا التراجع ناتج عن عوامل اقتصادية المتمثلة في تغيير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام حيث تعتبر خوصصة مؤسسات القطاع العام عنصر أساسي.

أما فيما يخص توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطةالعمومية على قطاعات النشاط، خلال السداسي الأول لسنة 2008، فسيتم عرضه في الجدول الموالي.

**جدول رقم (03):**

**توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية على قطاعات النشاط خلال السداسي الأول لسنة2008.**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **النسبة(%)** | **مناصب الشغل** | **النسبة(%)** | **عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** | **قطاع النشاط** |
| 42.73 | 22720 | 31.24 | 199 | الصناعة |
| 13.74 | 7305 | 9.73 | 62 | البناء و الأشغال العمومية |
| 30.51 | 16221 | 38.93 | 248 | الخدمات |
| 10.28 | 5463 | 17.9 | 114 | الزراعة |
| 2.75 | 1460 | 2.2 | 14 | المناجم والمحاجر |
| **100** | **53169** | **100** | **637** | **المجموع** |

**المصدر:** نشرية المعلومات الاقتصادية رقم(13) الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية للسداسي الأول لسنة 2008 .

 نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ القطاعات التي تتواجد بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالعمومية بكثرة هي قطاع الخدمات بنسبة(38.93%) يليها قطاع الصناعة بنسبة(31.24%) ثم قطاع الزراعة بنسبة(31.06%). أما فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية و قطاع المناجم والمحاجر، فنجد أن هذه النسبة منخفضة ويرجع ذلك لهيمنة القطاع الخاص على هذه القطاعات.

**3ـ النشاطات الحرفية([[21]](#footnote-22)):**

 بلغ العدد الإجمالي للنشاطات الحرفية، حسب تصريحات 31 غرفة للصناعة التقليدية والحرف، 121853 نشاط حرفي فردي، حيث تم تسجيل 7849 حرفي جديد وشطب 2343 حرفي، مما يوضح نموا خلال السداسي الأول 2008 يقدر ب 5506 حرفي.

تتوزع التسجيلات الجديدة على ثلاث شعب:

* الصناعة التقليدية الفنّية بـ 1455 حرفي .
* الصناعة التقليدية لإنتاج المواد بـ 1687 حرفي.
* الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات بـ 4707 حرفي.

تشغّل هذه النشاطات الحرفية الجديدة 15714 أجيرا.

بالتالي يمكن تلخيص مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول الموالي.

**جدول رقم (04):**

**مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول لسنة 2008.**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **النسبة(%)** | **عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** | **طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** |
| 71.65% | 309578 | **المؤسسات الخاصة** |
| 0.15 % | 637 | **المؤسسات العمومية** |
| 28.20 % | 121853 | **نشاطات الصناعة التقليدية** |
| **100 %** | **432068** | **المجموع** |

**المصدر**: نشرية المعلومات الاقتصادية رقم(13) للسداسي الأول لسنة2008 **.**

نلاحظ أن أكثر من(99 %)من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبارة عن مؤسسات خاصة و صناعات تقليدية فيما تساهم المؤسسات العمومية بنسبة ضئيلة لا تتجاوز (0.15 %).

**المطلب الثاني: توزيع و حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.**

 خصص هذا المطلب للحديث عن توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطةالخاصة والصناعات التقليدية نظرا لهيمنتهما على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في حين تكاد تنعدم مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطةالعمومية فيه.

**Ιـ توزيع و حركية المؤسسات الخاصة:**

 سيتم التطرق من خلال هذا العنصر إلى توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط، تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات العشر الأولى من حيث عدد المؤسسات و توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات.

**Ιـ1ـ توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط:**

**جدول رقم (05):**

**توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط.**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الفروع** | **النسبة(%)** | **عدد م ص م الخاصة** | **مجموعات فروع النشاط** |
| ـ النقل و الواصلاتـ التجارةـ الفندقة والإطعامـ خدمات للمؤسساتـ خدمات للعائلاتـ مؤسسات ماليةـ أعمال عقاريةـ خدمات للمرافق الجماعية | 45.94 | 142222 | **الخدمات** |
| البناء و الأشغال العمومية | 34.52 | 106865 | **البناء و الأشغال العمومية** |
| ـ المناجم والمحاجرـ الحديد و الصلبـ مواد البناءـ كيمياء\_مطاط \_بلاستيكـ الصناعة الغذائيةـ صناعة النسيجـ صناعة الجلدـ صناعة الخشب و الفلين والورق | 18.12 | 56111 | **الصناعة** |
| الفلاحة والصيد البحري | 1.14 | 3517 | **الملاحة والصيد البحري** |
| ـ خدمات ذات الأشغال البتروليةـ المياه و الطاقةـ المحروقات | 0.28 | 863 | **خدمات ذات صلة بالصناعة** |
|  | **100** | **309578** | **المجموع** |

**المصدر:** نشرية المعلومات الاقتصادية رقم (13) الخاصة بالسداسي الأول لسنة 2008 .

 من خلال هذا الجدول أعلاه، يتجلى لنا أن القطاعات الرئيسية التي تهيمن عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطةالخاصة والمتمثلة في: قطاع الخدمات(45.94%): قطاع البناء و الأشغال العمومية(34.52%)، وقطاع الصناعة(18.12%).

**Ιـ2ـ تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات العشر الأولى من حيث عدد المؤسسات:**

يمكن تلخيص هذا التطور في الجدول الموالي.

**جدول رقم(06):**

**تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات العشر الأولى من حيث عدد المؤسسات.**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **النسبة(%)** | **عدد المؤسسات في السداسي الأول لسنة2008** | **عدد المؤسسات في السداسي الأول لسنة2007** | **الولايات** | **الترتيب** |
| 7.85 | 37103 | 34401 | الجزائر | 1 |
| 6.20 | 18971 | 17863 | وهران | 2 |
| 11.03 | 17179 | 15472 | تيزي وزو | 3 |
| 9.64 | 13231 | 12068 | بجاية | 4 |
| 10.02 | 13047 | 11859 | سطيف | 5 |
| 11.59 | 10964 | 9825 | تيبازة | 6 |
| 9.22 | 10527 | 9638 | بومرداس | 7 |
| 10.12 | 9905 | 8995 | البليدة | 8 |
| 9.96 | 9838 | 8947 | قسنطينة | 9 |
| 7.37 | 8068 | 7514 | عنابة | 10 |
| 8.86 | 160745 | 147662 | باقي الولايات |
| **8.91** | **309578** | **284244** | **المجموع** |

**المصدر:** نشرية المعلومات الاقتصادية رقم(13) الخاصة بالسداسي الأول لسنة 2008 .

 نلاحظ تمركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطةفي المدن الكبرى وخاصة في الجزائر، وهران و تيزي وزو، كما نلاحظ ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطةفي العشر الولايات الأولى من حيث عدد المؤسسات خلال الفترة السداسي الأول2007إلى السداسي الأول 2008 خاصة في ولاية تيبازة (11.59%)، تيزي وزو(11.03%) و ولاية البليدة(10.12%).

**Ιـ3ـ توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات:**

يمكن تلخيص توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات في الجدول الموالي.

**جدول رقم(07):**

**توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات.**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **م ص م الخاصة للسداسي الأول2008**  | **حركية السداسي الأول 2008** | **م ص م** **الخاصة** **عام2007** | **الجهات**  |
| الزيادة | إعادة إنشاء | شطب | إنشاء |
| 186711 | 8981 | 678 | 618 | 8921 | 177730 | **الشمال** |
| 92635 | 4969 | 481 | 506 | 4994 | 87666 | **الهضاب العليا** |
| 23946 | 1370 | 181 | 136 | 1325 | 22576 | **الجنوب** |
| 6286 | 312 | 13 | 41 | 340 | 5974 | **الجنوب الكبير** |
| **309578** | **15632** | **1353** | **1301** | **15580** | **293946** | **المجموع** |

**المصدر:** نشرية المعلومات الاقتصادية رقم (13) الخاصة بالسداسي الأول لسنة 2008 .

 نلاحظ أنّ أكثر من(60.31%) من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في الشمال، تليها جهة الهضاب العليا(29.92%)، جهة الجنوب(7.74%) و في الأخير جهة الجنوب الكبير(2.03%). ويرجع تمركز المؤسسات الص و الم في الجهة الشمالية لتواجد المدن الكبرى بهذه الجهة، ارتفاع الكثافة السكانية، ملائمة ظروف المعيشة والظروف المناخية.

**ΙΙـ قطاع الصناعة التقليدية:**

 يمكن تلخيص تطور قطاع الصناعات التقليدية في تطور عدد كل من الحرفيين الفرديين، التعاونيات الحرفية والمؤسسات الحرفية.

**ΙΙـ1 ـ الحرفيين الفرديين:**

 تم تسجيل 5503 حرفي فردي خلال السداسي الأول لسنة2008 وهذا ما يمكن إظهاره من خلال الجدول الموالي:

**جدول رقم (08):**

 **حركية الحرفيين الفردين خلال السداسي الأول لسنة2008.**

|  |  |
| --- | --- |
| **الحرفيين الفرديين** |  |
| **الزيادة** | **المشطوبين** | **المسجلين** | **نوعية النشاط** |
| 1129 | 550 | 1679 | **الصناعة التقليدية لإنتاج المواد** |
| 3202 | 1505 | 4707 | **الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات** |
| 1172 | 280 | 1452 | **الصناعة التقليدية الفنّية** |
| **5503** | **2335** | **7838** | **المجموع** |

**المصدر:** نشرية المعلومات الاقتصادية رقم (13) الخاصة بالسداسي الأول لسنة 2008.

**ΙΙـ2ـ التعاونيات الحرفية:**

تم تسجيل حركية التعاونيات الحرفية كالتالي:

**جدول رقم(09):**

 **حركية الحرفيين الفردين خلال السداسي الأول لسنة2008.**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | **الصناعة التقليدية لإنتاج المواد** | **الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات** | **الصناعة التقليدية الفنّية** |
| **مجموع المشطوبين** | **مجموع المسجلين** | **المشطوبين** | **المسجلين** | **المشطوبين** | **المسجلين** | **المشطوبين** | **المسجلين** |
| 8 | 9 | 3 | 6 | 3 | 0 | 2 | 3 |

**المصدر:** نشرية المعلومات الاقتصادية رقم(13)الخاصة بالسداسي الأول لسنة 2008 .

أي إنشاء تعاونية حرفية واحدة.

**ΙΙـ3ـ المؤسسات الحرفية:**

لقد تم تسجيل إنشاء مؤسستين حرفيتين خلال السداسي الأول لسنة 2008.

**المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.**

 تم التعرض من خلال هذا المطلب إلى الهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإلى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني.

**Ι ـ الهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

تتمثل هذه الهيئات في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**Ιـ1ـ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:**

**جدول رقم(10):**

**توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط مجتمعة.**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **النسبةٍ(%)** | **عدد الأجراء** | **النسبة(%)** | **القيمة بالمليون دينار** | **النسبة(%)** | **عدد المشاريع** | **قطاعات النشاط** |
| 31.19 | 29925 | 11.91 | 135482 | 65.07 | 5221 | **النقل** |
| 32.97 | 31636 | 14.06 | 159977 | 17.76 | 1425 | **البناء والأشغال العمومية** |
| 12.88 | 12356 | 5.53 | 62890 | 9.09 | 729 | **الصناعة** |
| 18.82 | 18055 | 65.39 | 744064 | 6.03 | 484 | **الخدمات** |
| 1.74 | 1668 | 0.47 | 5341 | 1.02 | 82 | **الفلاحة** |
| 0.83 | 801 | 0.31 | 3536 | 0.54 | 43 | **السياحة** |
| 1.58 | 1512 | 2.33 | 26545 | 0.50 | 40 | **الصحة** |
| **100** | **95953** | **100** | **1137836** | **100** | **8024** | **المجموع** |

**المصدر:** نشرية المعلومات الاقتصادية رقم (13) الخاصة بالسداسي الأول لسنة 2008.

 يلاحظ، من خلال الجدول أعلاه، أن القطاعات التي تستفيد بكثرة من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي: قطاع النقل بنسبة (65.10%)، قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة(17.76%) وقطاع الصناعة بنسبة(9.1%).

**Ιـ2ـ الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب:**

**جدول رقم(11):**

 **وضعية المؤسسات المصغّرة المموّلة حسب قطاعات النشاط.**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **قيمةالمشاريع310دج** | **النسبة(%)** | **عدد مناصب الشغل** | **النسبة(%)** | **عدد المشاريع** | **قطاعات النشاط** |
| 54052803 | 29.89 | 76063 | 30.62 | 27625 | **الخدمات** |
| 22306891 | 12.13 | 30859 | 13.67 | 12332 | **نقل المسافرين** |
| 28797384 | 19.18 | 48650 | 15.57 | 14043 | **الصناعة التقليدية** |
| 25152802 | 9.47 | 24100 | 13.03 | 11756 | **نقل البضائع** |
| 21698658 | 10.69 | 27205 | 11.66 | 10519 | **الزراعة** |
| 15718289 | 7.13 | 18131 | 5.65 | 5095 | **الصناعة** |
| 10730987 | 6.17 | 15700 | 4.52 | 4079 | **البناء و الأشغال العمومية** |
| 3200363 | 2.29 | 5816 | 2.60 | 2347 | **الأعمال الحرة** |
| 2738969 | 1.81 | 4605 | 1.84 | 1664 | **الصيانة** |
| 2440577 | 0.86 | 2184 | 0.50 | 453 | **الصيد** |
| 1525572 | 0.46 | 1168 | 0.30 | 279 | **الري** |
| **188363294** | **100** | **254481** | **100** | **90219** | **المجموع** |

**المصدر:** نشرية المعلومات الاقتصادية رقم (13) الخاصة بالسداسي الأول لسنة 2008.

 يتضح من خلال الجدول السابق أن القطاعات الأكثر تدعيما من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب هي قطاع الخدمات والذي يستفيد بنسبة (30.62%)من مجموع المشاريع الممولة من طرف هذه الوكالة، يليها قطاع الصناعات التقليدية بنسبة(15.57%) و قطاع نقل المسافرين بنسبة (13.67%).

 **Ιـ3ـ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

 يوضح الجدول التالي توزيع الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادية.

**جدول رقم(12):**

**توزيع الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادية.**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **قطاع النشاط** | **عدد المشاريع** | **النسبة(%)** | **قيمة الضمان(دج)** | **النسبة(%)** | **عدد مناصب الشغل** | **النسبة(%)** |
| **الصناعة** | 198 | 69 | 5663251333 | 74 | 11526 | 71 |
| **البناء و الأشغال العمومية.** | 48 | 17 | 945022178 | 12 | 2168 | 13 |
| **الفلاحة.** | 3 | 1 | 58844600 | 1 | 254 | 2 |
| **الخدمات** | 9 | 3 | 151340816 | 2 | 525 | 3 |
| **النقل** | 3 | 1 | 25225987 | 0 | 124 | 1 |
| **الصحة** | 27 | 9 | 839055005 | 11 | 1490 | 9 |
| **السياحة** | 1 | 0 | 18000000 | 0 | 34 | 0 |
| **المجموع** | **289** | **100** | **7700739919** | **100** | **16121** | **100** |

 **المصدر:** نشرية المعلومات الاقتصادية رقم (13) الخاصة بالسداسي الأول لسنة 2008.

 نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القطاع الأكثر استفادة من القروض التي يمنحها صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قطاع الصناعة؛ ويعود ذلك لاحتياجات هذا القطاع والمتمثلة في آلات الإنتاج و المباني والتي لا يمكن لهذه المؤسسات شرائها من مالها الخاص لغلاء أثمانها لذا تلجأ إلى الاقتراض من الصندوق.

**Ιـ4ـ صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

**جدول رقم(13):**

 **توزيع القروض حسب قطاع النشاط.**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **نسبة** | **عدد مناصب الشغل** | **قيمة الضمانات** | **النسبة** | **قيمة القرض** | **النسبة** | **عدد الملفات** | **قطاعات النشاط** |
| 5% | 75 | 55973934دج | 5% | 133910000دج | 5% | 5 | **الصناعة الغذائية** |
| 35% | 550 | 303782115دج | 29% | 735891439دج | 34% | 31 | **البناء و الأشغال العمومية** |
| 41% | 650 | 518587071دج | 49% | 1233862000دج | 24% | 22 | **الصناعة** |
| 4% | 65 | 117400000دج | 6% | 150500000دج | 5% | 5 | **الصحة** |
| 4% | 65 | 26820000دج | 2% | 39000000دج | 4% | 4 | **الخدمات** |
| 10% | 163 | 164700997دج | 9% | 225104662دج | 26% | 24 | **النقل** |
| **100%** | **1568** | **1250264117دج** | **100%** | **2518268101دج** | **100%** | **91** | **المجموع** |

**المصدر:** نشرية المعلومات الاقتصادية رقم (13) الخاصة بالسداسي الأول لسنة 2008.

 انطلاقا من الجدول أعلاه، يتبين لنا أن القطاعات التي تستفيد بكثرة من قروض صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الص و الم هي قطاع البناء و الأشغال العمومية(34%)، قطاع النقل(26%) و قطاع الصناعة(24%).لكن إذا قارنا بين هذه القطاعات من حيث حجم القروض المتحصل عليها و كذلك فرص الشغل التي توفرها، نجد أن قطاع الصناعة هو الذي يحتل المرتبة الأولى، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية ثم قطاع النقل ويعود هذا الترتيب لضخامة رؤوس الأموال التي تحتاجها الصناعة وكذلك التكنولوجيات و الآلات التي تحتاجها و بالمقابل توفر فرص عمل أكثر.

**ΙΙـ مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني:**

 تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة و الم في الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة والتشغيل من أهم العوامل المساعدة على ترقية الاقتصاد الوطني وتنميته.

**ΙΙـ1ـ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي:**

**جدول رقم(14):**

 **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي.**

 **الوحدة: مليار دينار جزائري.**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **2006** | **2005** | **2004** |  | **2003** | **الطابع القانوني** |
| **%** | **القيمة** | **%** | **القيمة** | **%** | **القيمة** | **%** | **القيمة** |
| 20.4 | 704.1 | 21.6 | 651.0 | 21.8 | 598.7 | 22.9 | 550.6 | **نسبة مساهمة القطاع العام في(PIB)** |
| 79.56 | 2740.1 | 78.41 | 2364.5 | 78.2 | 2146.8 | 77.1 | 1884.2 | **نسبة مساهمة القطاع الخاص في(PIB)** |
| **100** | **3444.1** | **100** | **3015.5** | **100** | **2745.4** | **100** | **2434.8** | **المجموع** |

**المصدر:** نشرية المعلومات الاقتصادية رقم (12) الخاصة بالسداسي الثاني لسنة 2007.

 نلاحظ تطور مستمر لمساهمة المؤسسات الص و الم الخاصة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي عكس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية التي انخفضت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2003-2006) ويرجع ذلك لانخفاض هذا النوع من المؤسسات.

 بالنسبة لسنة 2007، فقد بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات نسبة(48%)، فيما تساهم هذه المؤسسات بنسبة (27%) من الناتج المحلي الإجمالي([[22]](#footnote-23)).

**ΙΙـ2ـ مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة:**

و هذا ما تم توضيحه من خلال الجدول الموالي.

**جدول رقم(15):**

**مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة.**

 **الوحدة: مليار دينار جزائري**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **2006** | **2005** | **2004** | **2003** | **الطابع القانوني** | **قطاعات النشاط** |
| **%** | **القيمة** | **%** | **القيمة** | **%** | **القيمة** | **%** | **القيمة** |
| 99.84 | 638.63 | 99.84 | 578.79 | 99.84 | 577.97 | 99.75 | 508.78 | **خاص** | **الزراعة** |
| 0.61 | 1.00 | 0.16 | 0.93 | 0.16 | 0.94 | 0.24 | 1.24 | **عام** |
| **100** | **639.63** | **100** | **579.72** | **100** | **578.88** | **100** | **510.03** | **المجموع** |
| 79.72 | 486.37 | 79.81 | 403.37 | 78.12 | 358.33 | 70.85 | 284.09 | **خاص** | **البناء والأشغال العمومية** |
| 20.27 | 123.69 | 20.19 | 102.05 | 21.87 | 100.34 | 29.15 | 116.91 | **عام** |
| **100** | **610.07** | **100** | **505.42** | **100** | **458.67** | **100** | **401** | **المجموع** |
| 75.39 | 576.94 | 69.86 | 417.59 | 69.27 | 349.06 | 74.01 | 305.23 | **خاص** | **النقل و المواصلات** |
| 24.61 | 188.29 | 30.14 | 180.19 | 30.72 | 145.81 | 25.99 | 107.2 | **عام** |
| **100** | **765.23** | **100** | **597.78** | **100** | **503.87** | **100** | **412.43** | **المجموع** |
| 80.69 | 50.32 | 79.77 | 45.65 | 71.13 | 36.06 | 72.03 | 31.08 | **خاص** | **خدمات المؤسسات** |
| 19.31 | 12.04 | 20.23 | 11.58 | 28.86 | 14.62 | 27.97 | 12.35 | **عام** |
| **100** | **62.36** | **100** | **57.23** | **100** | **50.69** | **100** | **44.15** | **المجموع** |
| 87.24 | 65.30 | 87.45 | 60.88 | 87 | 54.5 | 86.81 | 51.52 | **خاص** | **الفندقة والإطعام** |
| 12.76 | 9.55 | 12.55 | 8.74 | 13 | 8.14 | 13.19 | 7.83 | **عام** |
| **100** | **74.85** | **100** | **69.62** | **100** | **62.64** | **100** | **59.35** | **المجموع** |
| 82.18 | 110.86 | 80.48 | 101.79 | 78.41 | 93.5 | 74.96 | 86.49 | **خاص** | **الصناعة الغذائية** |
| 17.82 | 24.04 | 19.52 | 24.69 | 21.58 | 25.73 | 25.04 | 28.89 | **عام** |
| **100** | **134.90** | **100** | **126.48** | **100** | **119.24** | **100** | **115.38** | **المجموع** |
| 86.67 | 2.21 | 84.93 | 2.31 | 83.2 | 2.23 | 82.11 | 2.02 | **خاص** | **صناعة الجلد** |
| 13.33 | 0.34 | 15.07 | 0.41 | 16.8 | 0.45 | 17.89 | 0.44 | **عام** |
| **100** | **2.55** | **100** | **2.72** | **100** | **2.68** | **100** | **2.46** | **المجموع** |
| 94.02 | 675.05 | 94.17 | 629.18 | 93.43 | 567.19 | 93.19 | 514.56 | **خاص** | **التجارة** |
| 5.98 | 42.91 | 5.83 | 38.95 | 6.56 | 39.86 | 6.81 | 37.61 | **عام** |
| **100** | **717.96** | **100** | **668.13** | **100** | **607.05** | **100** | **552.17** | **المجموع** |

**المصدر:** نشرية المعلومات الاقتصادية رقم (12) الخاصة بالسداسي الثاني لسنة 2007.

 فيما يخص نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري، خارج قطاع المحرقات، فقد بلغت في سنة 2007 ما يعادل(48%)، بينما لا تتعدى هذه النسبة (27%) من القيمة المضافة الإجمالية لنفس السنة مع الإشارة إلى أنها نفس نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة([[23]](#footnote-24)).

**ΙΙـ3ـ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:**

 يمثل الجدول الموالي تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفئات خلال سنتي 2007 و2008.

**جدول رقم(16):**

**تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفئات.**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **النسبة(%)** | **التطور** | **السداسي الأول 2008** | **السداسي الأول 2007** | **طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.** |
| 17.02% | 118082 | 811898 | 693816 | **المؤسسات الخاصة** |
| ـ11.27% | ـ 6756 | 53169 | 59925 | **المؤسسات العمومية** |
| 8.74% | 19628 | 244298 | 224655 | **نشاطات الصناعة التقليدية** |
| **14.49%** | **130969** | **1109365** | **978396** | **المجموع** |

**المصدر:** نشرية المعلومات الاقتصادية رقم (13) الخاصة بالسداسي الأول لسنة 2008.

**ملاحظة:**

 لم يتم احتساب مناصب أرباب العمل ضمن مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي بلغت: 284244 منصب في السداسي الأول لسنة2007 وارتفعت لتصل إلى 309578 منصب خلال السداسي الأول لسنة 2008 بنسبة زيادة تقدر بـ (8.91%).

 ما يمكن ملاحظته في هذا الجدول هو أن عدد المناصب، التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 بنسبة(14.49%)؛ و يعود ذلك إلى ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول لسنة2008 و بالتالي ارتفاع عدد الأجراء الذين تم توظيفهم؛ إذ وصلت نسبة الزيادة إلى (17.02%). فيما انخفضت مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات العمومية بنسبة(11.27%) بسبب انخفاض عدد هذه المؤسسات اثر إتباع الدولة لسياسة الخوصصة وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

**المبحث الثالث: الدروس المستفادة من تجارب الدول في مجال دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

 أسهمت التغيرات التي مسّت الأنظمة والأدوات الاقتصادية، في العقد الأخير من القرن العشرين، في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالميا، فقد أدى ما يشهده العالم من تغيرات في التكنولوجيا، الاتصال والمنافسة إلى حدوث تعديلات جذرية على توجهات منظمات الأعمال، لذا أصبح لزاما على الجزائر، وكغيرها من الدول، التكيف مع التحديات التي تفرضها هذه التغيرات والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال من أجل ضمان البقاء و الاستمرارية.

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب هي:

* المطلب الأول: تجارب بعض الدول في مجال دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
* المطلب الثاني: التحديات الخارجية و الداخلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
* المطلب الثالث: متطلبات إقامة ونجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

**المطلب الأول: عرض تجارب دولية في مجال دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

 اعتمدت الدول المتقدمة صناعيا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بواكير نموها الاقتصادي في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن الماضي، كما حققت دول النمور الآسيوية نموا اقتصاديا كان قوامه الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن تستفيد منها الجزائر عند وضع الخطط ، البرامج و السياسات الصناعية الهادفة إلى تفعيل دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني و في التنمية الاقتصادية في ظل المستجدات الاقتصادية و عصر العولمة.

 لذلك سيتم عرض تجربة كل من اليابان باعتبارها من الدول المتقدمة التي اعتمدت على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بداياتها كما سيتم عرض تجربة كل من الأردن و المغرب باعتبارهما من الدول العربية النامية والتي تشبه حالة اقتصادها الاقتصاد الجزائري و إمكانية الاستفادة منها تكون أكبر.

**Ιـ التجربة اليابانية([[24]](#footnote-25)).**

 يعتبر الاقتصاد الياباني ثاني أكبر الاقتصاديات في العالم من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما يعتبر نصيب الفرد الياباني من الناتج المحلي الإجمالي الأعلى في العالم.

 ولقد مر الاقتصاد الياباني بعدة مراحل منذ الحرب العالمية الثانية حيث تعتبر الفترة ما بين عامي(1945-1955) فترة إعادة الإعمار بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، في حين أن الفترة الذهبية للاقتصاد الياباني هي الفترة ما بين عامي(1955-1970) حيث كان الاقتصاد الياباني ينمو خلالها بمعدل يصل إلى حوالي 10%سنويا، كما تعتبر الفترة بين عامي(1970-1975) فترة تأقلم بين التغير الكبير الذي طرأ على أسعار البترول خلال تلك الفترة، أما الفترة (1975- إلى يومنا هذا)فهي فترة النمو المتوازن.

كما هو معلوم فإن اليابان قد بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المشروعات الصغيرة، حيث أن المشروعات الكبيرة ما هي إلا تجمع لإنتاج الصناعات الصغيرة التي تتكامل أفقيا، رأسيا، أماميا وخلفيا مكونة فيما بينها تلك المشروعات الصناعية العملاقة، وكان لاعتماد اليابان على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل حوالي (99.70%) من عدد المشروعات و تشغل حوالي (70%) من اليد العاملة، كقاعدة عريضة للتنمية الاقتصادية أن انخفضت نسبة البطالة وزاد الإنتاج وتحققت مشاركة ومساهمة الأفراد والأقاليم المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات وتراكم لرأس المال يتناسب مع التنمية التي تشهدها اليابان.

 كانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمنشآت الصغيرة و المتوسطة، فقد عرّفها القانون المسمى القانون الأساسي للمنشآت الصغيرة و المتوسطة، الذي يعتبر بمثابة دستور لهذه المنشآت، المعدل في الثالث ديسمبر1999، كما يلي:

**جدول رقم(17):**

**تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **رأس المال(مليون ين)** | **عدد العاملين** | **القطاع** |
| 300 أو أقل | 300 عامل أو أقل | **الصناعات والقطاعات الأخرى** |
| 100 أو أقل | 100 أو أقل | **مبيعات الجملة** |
| 50 أو أقل | 50 أو أقل | **مبيعات التجزئة** |
| 50 أو أقل | 100 عامل أو أقل | **الخدمات** |

**المصدر:** جاسر عبد الرزاق النسور، مرجع سابق، ص: 4.

 كانت السياسة التي اعتمدت عليها القانون قبل التعديل تعتمد على محاولة ردم الفجوة في الإنتاجية بين المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة، بينما اعتمد القانون المعدل على سياسة تطوير وتنمية قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة المستقلة لتحقيق التنمية للاقتصاد الياباني.

 كما نظم القانون الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المؤسسات ص و م وذلك بتوفير الإمكانيات لرفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات ومعاونتها على تسويق منتجاتها وتشجيع المشروعات الكبيرة على التكامل معها وتحديث ما لديها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشروعات والعمال.

 كما أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعمل من خلال أطر مؤسسية تقدم لها التراخيص وتمدها بالمساعدات الفنية والخبرة الاستشارية و التمويلية وذلك من خلال وكالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة وهي الجهة المسئولة عن تنمية المؤسسات ص و م في اليابان. ومن أهم السياسات المالية والاقتصادية الموجهة لتشجيع تنمية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.

**Ιـ1ـ التمويل:**

 تحظى المنشآت الصغيرة و المتوسطة في اليابان بتعدد مصادر التمويل ويتمثل أهمها فيما يلي:

* البنوك التجارية: التي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمنشآت الص و الم.
* هيئات التمويل الحكومية: هناك هيئات حكومية تمنح قروض للمنشآت الصغيرة و المتوسطة ولديها فروع عديدة منتشرة في مناطق مختلفة من اليابان مثل (Credit Guarantee Corporation).
* نظام ضمان القروض المقدمة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة.

**Ιـ2ـ الدعم الفني:**

 أنشئ نظام خاص بالدعم الفني للمنشآت الصغيرة و المتوسطة يقوم من خلاله الأخصائيون بتقديم الخدمات الإرشادية والذي تشرف عليه هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية.

**Ιـ3ـ التدريب:**

 أعدت الحكومة اليابانية برامج تدريبية خاصة بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة ، يقوم بها معهد خاص بالمنشآت الصغيرة، تهدف هذه البرامج إلى رفع مستوى الوعي الإداري لدى المديرين ورفع مستوى مهارة العامل.

**Ιـ4ـ الإدارة:**

 تهدف البرامج الإدارية إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المنشآت الصغيرة عن طريق تحسين مجالات الإدارة بها، تقديم التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال و تقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة، التمويل، الضرائب و قوانين العمل.

**Ιـ5ـ التسويق**:

 يوجد في اليابان هيئات حكومية تعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها وذلك بإقامة المعارض الدولية لمنتجات هذه المشروعات ومساعدتها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة وإجراء المفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات تصدير واستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج.وفي نفس الإطار تنشر الحكومة اليابانية بشكل دوري خططها بشأن مشترياتها من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمنشآت الصغيرة للحصول على عقود الحكومة.

**Ιـ6ـ الإعفاء من الضرائب:**

 اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب لتشجيع المنشآت الصغيرة و المتوسطة منها:

* الإعفاء من ضريبة العمل.
* الإعفاء من ضريبة العقارات.
* تخفيض من ضريبة الدخل.
* تخفيض الضرائب على الأرباح غير الموزعة.
* نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المنشآت الصغيرة.
* نظام ضريبي يشجع إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

**Ιـ7ـ الحماية من الإفلاس:**

 تعتبر سياسة الحماية من الإفلاس إحدى السياسات الهامة الموّجهة لتشجيع وتنمية المنشآت الصغيرة، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، و يمكن للمشروع الصغير الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمته بقسط تأميني يدفع شهريا تقوم بموجبه هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر قبل المشروعات الصغيرة الأخرى التي يتعامل معها، حتى لا يكون إفلاس المشروع سببا في إفلاس مشروعات أخرى.

**Ιـ8ـ نظام الشركات التعاونية:**

 وهي شركات مملوكة بالكامل لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعمل في مجال شراء الخامات ومستلزمات الإنتاج، في مجال تسويق المنتجات والتوزيع والنقل، في مجال نقل التكنولوجيا وفي مجالات أخرى.

**ΙΙـ تجربة الأردن([[25]](#footnote-26)):**

**ΙΙـ1ـ التعريف بالمشروعات الصغيرة:**

 تقوم دائرة الإحصاءات العامة بتجميع المعلومات حول المشاريع العاملة ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة على أساس عدد العمال و تقسمها إلى صغيرة، متوسطة و كبيرة فالمشاريع الصغيرة تستخدم أقل من خمسة عمال أما المشاريع المتوسطة فتستخدم(5-19) عامل و يعتبر المشروع كبيرا عند استخدام 20عامل فأكثر.

**ΙΙـ2ـ أهمية المشروعات الصغيرة:**

 تعتبر المشروعات الصغيرة مشروعات تكميلية لعدد كبير من المشروعات الكبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية تتميز باستقطابها لأعداد كبيرة من العاملين خاصة في المناطق الريفيةوكذلك إمكانيةإقامتها على مقربة من مواقعالمواد الأولية، مما يقلل تكاليف إقامتها بالإضافة إلى عدم حاجتها إلى استثمارات كبيرة لا يمكن توفيرها، **و** هي كذلك لا تحتاج إلى توفر شروط معقدة وصارمة لإقامتها من حيث الموقع مما يجعل توطنها سهلا و ذا مرونة عالية وبذلك تزداد قدرتها على سعة الانتشار جغرافيا في الأقاليم المختلفة ضمن البلد الواحد مما يساعد في تخفيف حدة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الأردني باعتبارها كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة إضافة إلى المستلزمات المالية و الفنية المستخدمة في هذه المشروعات التي تتلاءم مع السمات العامة للاقتصاد الوطني الأردني حيث تشير الإحصائيات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بحوالي 23%من قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي و بحوالي 33%من إجمالي الأيدي العاملة، وحوالي 14%من قيمة الاستثمارات الثابتة و تكوين رأس المال الثابت في عام 1992.

 أجرت دائرة الإحصاءات العامة الأردنية مسوحات لبعض المشروعات الصغيرة في القطاعين العام والخاص وقد بينت تلك الإحصاءات أن عدد العاملين في المشروعات الصغيرة للأعوام(1989-1994) كانت كالآتي:

**جدول رقم(18):**

**عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الأردن للقطاعات الثلاث للفترة(1988-1994).**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | القطاع الصناعي | القطاع التجاري | قطاع الخدمات | المجموع | النسبة |
| 1988 | 70160 | 70501 | 44135 | 184796 | 100% |
| 1989 | 70873 | 69609 | 47022 | 192504 | 104,2% |
| 1990 | 80809 | 68722 | 47384 | 196915 | 106,6% |
| 1991 | 89198 | 72255 | 51416 | 212869 | 115,2% |
| 1992 | 106237 | 81783 | 55552 | 243572 | 131,8% |
| 1993 | 108342 | 84947 | 67122 | 260411 | 140,9% |
| 1994 | 109361 | 86519 | 81694 | 277574 | 150,2% |

المصدر:مرعي إيمان، مرجع سابق، ص 90.

يتضح من الجدول السابق استمرار ارتفاع عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**ΙΙـ3ـ المساعدات و البرامج المقدمة للمشروعات الصغيرة:**

 قامت الحكومة الأردنية بإنشاء وحدة متخصصة في وزارة الصناعة و التجارة مهمتها متابعة كافة الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات نيابة عن المستثمر الأردني، العربي و الأجنبي في الوزارات والدوائر و المؤسسات الرسمية و إنهاء معاملاته خلال مدة أقصاها شهر من تقديم الطلب، تشجيع إنشاء شركات متخصصة لتصدير المنتجات الأردنية و إعطاء هذه الشركات كل الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمصدرين و تصميم المراكز التجارية في الدول العربية والأجنبية، تشريع قانون تشجيع الاستثمار رقم16 لعام 1995 و تعديلاته الذي يمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قروضا بفائدة معتدلة بواسطة بنك الإنماء الصناعي وكذلك بنك التشغيل يمنح قروضا معفاة من الفائدة لمساعدة هذه المؤسسات لإثبات وجودها في السوق الأردنية و يمنح هذا القانون إعفاءات ضريبية لمدة خمسة (05) سنوات لكافة المؤسسات الصناعية كما أعفيت السلع الرأسمالية الإنتاجية المستوردة لمدة سنتين إضافيتين من الضرائب.

 من جانب آخر، أنشأت الدولة مديرية تشجيع الاستثمار لتزويد المستثمر بالمعلومات و دراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشاريع قبل الشروع في تنفيذها.

 إن فكرة إنشاء الصناديق الاجتماعية كصندوق التنمية و التشغيل في الأردن تشكل رافدا هاما من روافد معالجة قضايا الفقر و البطالة، وبالرغم من أن لكل بلد تجربته الخاصة التي تنطلق من واقعه الاقتصادي والاجتماعي إلا أن تجربته كفكرة جديدة تحتاج في تطبيقها إلى أمرين أساسيين:

* ضرورة تهيئة المجتمع لعملية التحويل من الوظيفة العامة إلى عملية التوظيف الذاتي و هو أمر يحتاج إلى وقت زمني طويل.
* لابد من التعرف على القدرة الاستيعابية لكل بلد في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة.

 تبنت الحكومة الأردنية عام 1989 برنامجا للإصلاح الاقتصادي بسبب تفاقم معدلات البطالة وغيرها من المشكلات وكجزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح جاء إنشاء صندوق التنمية والتشغيل، إدراكا من الحكومة لأهمية إيجاد قنوات تمويلية للأشخاص الذين لا تتوفر لهم فرص عمل في المناطق الفقيرة و لذا فقد تركزت أهداف الصندوق على توفير فرص عمل للفئات الفقيرة و لتخفيف حدة مشكلة البطالة بين الذين تأثروا بفعل عملية التصحيح الاقتصادي، الهجرة العائدة من الخليج والمشكلات الهيكلية في المناطق الفقيرة.

 بدأ الصندوق عملياته مع مطلع عام 1991، درج خلال السنة على توفير التمويل للمشروعات الجماعية التي تخدم المجتمعات المحلية واستخدم لهذه الغاية مؤسسات العمل التطوعي غير الحكومية، قدم من خلالها تمويلا لنحو35 مؤسسة بقيمة 1,2 مليون دينار إلا أن النتائج لم تكن بحجم التوقعات لسببين رئيسيين:

* نظر مؤسسات العمل التطوعي الوسيطة إلى الأموال المتاحة لها من الصندوق كأموال رافدة لرأس مالها تنفق لتحقيق أهدافها العامة دون النظر إلى خصوصية الأهداف التي أنشئ الصندوق لتحقيقها.
* معدلات تغطية المناطق الجغرافية و الجماعات المستهدفة لم تكن كافية.

من هنا قررت الحكومة أن ينتقل الصندوق، في بداية عام1992، إلى الإقراض المباشر للأفراد وصدر قانون الصندوق رقم33 لعام 1992 بحيث أصبح الصندوق مؤسسة عامة بذاتها منشأة بقانون بدلا من كونها وحدة من وحدات بنك الإنماء الصناعي.

إلا أن تغيير السياسة الاقراضية للصندوق والانتقال من العمل كمظلة إلى الإقراض المباشر لم يلتق مع رغبات و أفكار المؤسسات الدولية المموّلة و بذلك استمر الصندوق بعمله تموله الحكومة.

 لكن مع مطلع عام 1994 تم رسم إستراتيجية جديدة للصندوق يتم بموجبها اعتماد سياسة اقراضية وسيطة يتم من خلالها اعتماد مؤسسات العمل التطوعي كقناة للتمويل نيابة عن الصندوق و لكن يستمر الصندوق بعمليات الإقراض المباشر للأفراد.

لقد أفرزت تجربة الصندوق عددا من المشكلات، من أبرزها ما يلي:

* عدم دقة المعلومات التي يقدمها المواطن المقترض.
* ازدواجية عمليات الإقراض بين مؤسسات الإقراض المتخصصة المختلفة.
* صعوبة تحقيق الرهانات العقارية في حالة فشل المشروع خاصة أن الفئات المستهدفة فقيرة.
* التصرف بالمشروع وتغيير طبيعته و موقعه دون العودة للصندوق.
* عدم التزام المقترضين بنصوص الاتفاقيات الموقعة معهم و مخالفتها.
* خلق توقعات كبيرة في معالجة مشكلات البطالة والفقر أكبر بكثير من حجم عمليات الصندوق ذاته أو الأموال المتاحة له.
* مشكلات ميدانية متعلقة بعمليات الاستقبال و التقييم و المتابعة.

 إن فكرة الصندوق في مجملها فكرة إيجابية قابلة للاستمرار و قابلة للمساهمة في معالجة جانب رئيسي من مشكلة البطالة، لكنها لا يمكن أن تشكل بديلا للسياسات الاقتصادية الكلية كما أن فكرة المشروعات الصغيرة ايجابية في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

ركز الصندوق نشاطه لتخفيف الآثار السلبية لبرنامج التصحيح الاقتصادي في مجالين رئيسيين:

**الأول ـ يتعامل مع قضية البطالة من خلال اتجاهين:**

* استقطاب الأفراد الباحثين عن عمل و تشجيعهم للبدء بمشروعات صغيرة إنتاجية مدرة للدخل، وقد قام الصندوق خلال عامي1992 و1993 بإنشاء 1400 مشروع إنتاجي صغير للأفراد بحجم تمويل سبعة(07) ملايين دينار، وبلغت تكلفة فرصة العمل الواحدة نحو5000 دينار أردني و هو معدل جيد إذ ما قورن بتكلفة فرصة العمل في المجالات الاستثمارية للمشروعات الصغيرة و الكبيرة التي تعتمد على تكنولوجيا متقدمة.
* التوجه للجماعات من خلال مؤسسات العمل التطوعي لإنشاء مشروعات جماعية تخدم المجتمعات المحلية إنتاجا وتوفر فرص العمل الأفراد في تلك المجتمعات.

**الثاني ـ يتعامل مع ظاهرة الفقر:**

 يعد الصندوق جزء من حزمة متكاملة تتعامل مع ظاهرة الفقر من خلال مجموعة من المؤسسات على رأسها وزارة التنمية الاجتماعية، صندوق المعونة الوطنية، صندوق الزكاة، صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي و الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.

 لذلك لجأ الصندوق عام 1994 إلى الانتقال من مرحلة الطلب (المتلقي)إلى مرحلة العرض(المبادر) للوصول إلى تلك الفئات في موقعها لاستقطابها وتشجيعها على التوظيف الذاتي واعتمد الصندوق برنامجا تدريبيا متكاملا في مجالات إدارة المشروعات الصغيرة و خلق الأفكار والأنشطة للمشروعات والجوانب المالية لتدريب الراغبين من الشباب في التوظيف الذاتي، كما يركز البرنامج على مؤسسات العمل التطوعي لكي تنتقل هذه المؤسسات من الخيرية البحتة إلى الريادة الإنتاجية بمضمون اجتماعي.

 إلى جانب مشاركة الحكومة الفعالة في المؤتمرات الدولية التي تعقد بهدف توفير الدعم والتمويل اللازمين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على سبيل المثال المؤتمر الذي عقد في عمان في الفترة من 17-19 آذار 1997 و الذي نتج عنه توفير الائتمان لتمويل المشاريع الصغيرة.

**ΙΙΙـ تجربة المغرب([[26]](#footnote-27)).**

 تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس النسيج الصناعي في المغرب حيث تمثل95%من مجموع المؤسسات، لذا فإنه من المنتظر أن يلعب هذا القطاع دور حيوي و أساسي في التنمية الاقتصادية، غير أنه يعاني من مشاكل كما هو الحال في باقي الدول العربية، و من أجل محاولة الحد من هذه المشاكل والعراقيل الواقفة في وجه تنمية وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المغربية قامت السلطات المغربية باتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها ميثاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتضمن هذا الميثاق مجموعة من الإصلاحات البنيوية للقطاع و التي تجسد السياسة التي تنتهجها الدولة لتأهيل و إنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك من خلال:

**ΙΙΙـ1ـ الإطار المؤسسي:**

 بهدف التطبيق الناجع للتدابير التي سنّتها الدولة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تم إنشاء جهازين رئيسيين:

* الوكالة الوطنية لإنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و تتمثل مهام هذه الوكالة في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك عن طريق تقديم مساعدات تقنية تخص برامج دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقديم خدمات في شتى المجالات(الخبرة، الإعلام، التكوين، دخول أسواق جديدة، الحصول على تكنولوجيا جديدة،...).
* جهاز تنشئه المؤسسات بنفسها عن طريق تأسيس جمعيات تدعمها: تتولى هذه الجمعيات مصاحبة أصحاب المشاريع ابتداء من مرحلة الإنشاء و الانطلاق إلى التطوير وذلك من خلال توفير المساعدات التقنية، الإرشادات، التموين و وضع في متناول هذه المؤسسات الوسائل الكفيلة بإعداد الأراضي و المحلات المهنية و إنشاء مشاتل للمقاولة و مجمعات تكنولوجية، كما أنها تقوم بدعم تأسيس شبكات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قصد الاستغلال المشترك للإمكانيات و تحسين شروط الاستفادة من تقنيات حديثة و أسواق جديدة.

**ΙΙΙـ2ـ التدابير التحفيزية:**

يمكن التمييز ضمن هذه التدابير بين صنفين رئيسيين:

* التدابير التي تتعلق بالمساعدات المقدمة مباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تتمثل في تسهيل الحصول على أراضي المحلات المخصصة لهذه المؤسسات من خلال إنشاء صندوق لتمويل و تفعيل هذه التدابير.
* تدابير خاصة ببعض الامتيازات التي تستفيد منها هذه المؤسسات بصورة غير مباشرة و تتمثل أساسا في التدابير الجبائية.

**ΙΙΙـ3ـ دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

 بهدف التغلب على مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تم إنشاء مجموعة من الهيئات منها :

* الصناديق الجماعية للاستثمار و رأس المال والتي تسعى إلى الحصول على حصة تتجاوز نصف مجموع أصولها على الملكية المشتركة لسندات رأس المال أو الدين الصادرة عن شركات رؤوس أموال لها صفة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
* شركات الاستثمار في رأس المال: يكون الغرض منها تدبير محفظة سندات تتألف في حدود حصة تتجاوز نصف مجموع أصولها من قيم منقولة في شكل مساهمات في رأس مال شركات رؤوس أموال تتمتع بصفة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
* شركات التمويل الجهوية: والتي تمنح قروضا لتمويل حاجات المؤسسات الص و الم في مجال الاستثمار و الاستغلال.
* هيئات الائتمان التعاضدي والتعاوني: تقوم بنشاط مؤسسة الائتمان لفائدة أعضائها فقط.
* هيئات رأس المال المخاطرة: تضم شركات رأس المال المخاطرة التي تمول بأموال ذاتية وشبه ذاتية، الشركات المتوفرة على بعض الشروط المحددة قانونا والصناديق المشتركة لتوظيف الأموال بالمخاطرة.
* صندوق ضمان القروض الممنوحة عند إنشاء المؤسسات: يستفيد من هذا النظام المقاولون الشباب بصفة فردية أو الشركات أو التعاونيات التي يؤسسونها.

**ΙΙΙـ4ـ تحسين البنيات التحتية الأساسية للاستقبال و البنيات التكنولوجية:**

 قامت السلطات المغربية بإنشاء العديد من المناطق الصناعية عبر التراب الوطني، كما تبنت الدولة مؤخرا مبدأ اشتراك القطاع الخاص في انجاز المناطق الصناعية المتطورة على غرار ما هو حاصل في الدول المتقدمة، حيث يتكفل القطاع الخاص بالتجهيزات الداخلية من إنعاش، تسويق وتسيير لهذه المناطق بهدف ضمان أحسن الظروف للمستثمرين المحليين و الأجانب، بينما تتكفل الدولة بتوفير الأراضي و إيصال التجهيزات إليها، سواء من الطاقة الكهربائية، المياه، المواصلات السلكية واللاسلكية، محطات تطهير المياه الصناعية وغيرها من التجهيزات، مساعدة بذلك على تخفيض تكلفة انجاز المشاريع.

**ΙΙΙـ5ـ دعم القدرة التنافسية:**

 سعيا منها إلى دعم تنافسية المؤسسات، ركزت الدولة جهودها على مصاحبة المؤسسات في مراحل تأهيلها، و في هذا السياق اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات من بينها:

* توعية المؤسسات الص و الم بأهمية نظام الجودة و الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات.
* تقوية نظام مراقبة الجودة.

**ΙΙΙـ6ـ تقوية دور المغرب بالخارج:**

 من أجل تحفيز الصادرات وتقوية دور المغرب بالخارج، عمل هذا الأخير على تقوية فعالية الدبلوماسية الاقتصادية وإصلاح نظام تحفيز الصادرات وإعداد برنامج طويل المدى لتكثيف مشاركة المغرب في مختلف التظاهرات الاقتصادية بالخارج وكذلك متابعة تبسيط الإجراءات المرتبطة بالتجارة الخارجية.

**المطلب الثاني: التحديات الخارجية و الداخلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

 تضع التحولات الجارية على الصعيد العالمي، نتيجة لظاهرة العولمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية بما فيها الجزائر أمام تحديات كبيرة داخلية وخارجية.

**Ιـ التحديات الخارجية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة([[27]](#footnote-28)) :**

تتمثل التحديات الخارجية في: تحدي التكتلات الاقتصادية، تحدي الإصلاح الاقتصادي، تحدي ثورة المعلومات و تحدي التنافسية العالمية.

**Ιـ1ـ تحدي التكتلات الاقتصادية:**

 نجم عن النظام العالمي الجديد خلق تحالفات اقتصادية، عزز من توجه العديد من الدول اتجاه التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار مما أدى إلى تأجيج درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية والأمر الذي انعكس بدوره على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

**Ιـ2ـ تحدي الإصلاح الاقتصاد**ي**:**

 تبنت أغلب الدول النامية سياسة تحرير الأسواق و الانفتاح على العالم الخارجي؛ حيث انضم أغلبها إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما قامت بتشجيع الاستثمار الأجنبي للدخول في المشاريع الاقتصادية الوطنية وشرّعت القوانين التي تنظم عمله، كما تبنت برامج لخصخصة المؤسسات الحكومية و تحويلها إلى مؤسسات خاصة وهذا ما دفعها لإعادة هيكلة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بما يكفل قدرته على التفاعل مع البرامج و الخطط التنموية ومساهمته في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي.

**Ιـ3ـ تحدي ثورة المعلومات:**

 تشير الدلائل على أنّ سمة القرن الواحد والعشرين هي المعلوماتية، و تؤكد الأبحاث بان المعلومات ستشكل عنصر إنتاجي جديد سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية المتمثلة في العمل، رأس المال، الأرض والتنظيم، وتصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث، مما يضع الصناعات الصغيرة و المتوسطة أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة بقصد توسيع و تطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها.

**Ιـ4ـ تحدي التنافسية العالمية:**

 سيقود الانفتاح على العالم الخارجي و رفع القيود أمام حركة التجارة الدولية إلى تزايد المنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يستدعي انطلاق روح الإبداع و التطوير و الحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة كي تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الدول النامية خاصة، غزو الأسواق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من غزو الصناعات الأجنبية.

**ΙΙـ التحديات الداخلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة([[28]](#footnote-29)):**

 تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من تحديات داخلية ترجع إلى قضايا فنّية، تنظيمية وتمويلية. نذكر منها :

**ΙΙـ1ـ تحديات إدارية وتسويقية:**

 تواجه معظم المؤسسات الصغيرة في الوقت الراهن مجموعة من المشكلات الإدارية والتسويقية والتي تختلف بطبيعة الحال باختلاف نوع المنشأة وطبيعة النشاط الذي تمارسه. تتمثل أهم هذه المشكلات في:

* مشكلة نقص القدرات والمهارات الإدارية والتسويقية و ما يصاحب ذلك من مشكلة عدم إتـباع أساليب وإجراءات الإدارة الصحيحة في تصريف أمور الصناعة وعدم اتخاذ قرارات السليمة على مختلف المستويات.
* عدم وضوح الإجراءات والأنظمة المرتبطة بعمل هذه المؤسسات.
* مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة و نظيرتها من المنتجات الوطنية.
* مشكلة انخفاض حجم الطلب على منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**ΙΙـ2ـ تحديات فنية:**

 تعتبر الدراسات الفنية، دراسات الجدوى الاقتصادية وتوافر المعلومات الحديثة و الدقيقة حول حركة الأسواق و البيئة الاقتصادية من المستلزمات الضرورية لإقامة واستمرار أي مشروع خاصة في المجال الصناعي. ومن المؤسف أنّ أغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية تعاني من نقص ملحوظ في هذه المجالات مجتمعة، وينعكس ذلك على مستوى تكاليف الإنتاج وأسعار البيع و التسويق بصفة عامة وعدم القدرة على مواكبة التطورات الحديثة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي رغبات المستهلكين وفق المواصفات الدولية المطلوبة لكسب رهان المنافسة.

**ΙΙـ3ـ تحديات التمويل:**

يشكل تحدي ضعف التمويل معوق رئيسي يحول دون نمو نشاطات المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة. ويشير بعض الباحثين إلى أن إيجاد فرص تمويل تتناسب مع حجم ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تمثل عائقا حقيقيا على نطاق العالم بصفة عامة، و على نطاق الدول النامية بصفة خاصة، حيث يلاحظ أن ضعف تمويل المؤسسات المذكورة يمثل العقبة الرئيسية أمام تنميتها، بل وحتى استمراريتها و ترصد الجهات المختصة عن التجارة في بعض الدول الشكوى الرئيسية لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يرون أنها تتركز بصورة مستمرة في أن المشكلة الحقيقية تكمن في عدم الحصول على تمويل، الدعم والحوافز، وأنه إذا ما توفر هذا العنصر، فإن المعوقات يمكن حلها. أما العديد من المؤسسات التمويل الحكومية التي أنشأت لهذا الغرض في العديد من الدول النامية، فترى أن التمويل الذي تم توفيره لهذه المؤسسات لم يحقق نتائج ايجابية، بل وأن أغلبية هذه المؤسسات قد خسرت بسبب ضعف دراسات الجدوى، سوء الإدارة، قلة الخبرة وعدم توفر المبادرات الفردية.

**ΙΙـ4ـ غياب الإطار المؤسسي المستقل الذي يراعي مصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

 أسفر غياب الإطار التنظيمي أو الكيان المؤسسي الذي تعمل في ظله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متمثلا في التشريعات الخاصة بها، و جهة عليا و مستقلة مقامة لرعاية مصالحها، إلى افتقاد هذه المؤسسات للعديد من الركائز الرئيسية المطلوبة لتنمية و تطوير دورها في الاقتصاد الوطني و التي تتمثل أهمها في:

**أـ حوافز الاستثمار:**

 إن حوافز الاستثمار المتاحة في الوقت الراهن في الدول النامية من إعفاءات جمركية، مجانية ورمزية أسعار أراضي المشروعات، القروض ذات التكلفة المنخفضة والمساندات الفنية و المادية من الجهات الحكومية تستدعي شروطا قد لا تتوفر في أغلب هذه المنشآت.

**ب ـ الدعم الفني:**

 تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول النامية لمقومات الدعم الفني خصوصا في مجال حاضنات الأعمال التي تكتسب مهارات ومقومات العمل الخاص سواء لأصحاب هذه المؤسسات أو العاملين فيها و تؤهل مستوى الإنتاج لمطابقة المواصفات القياسية العالمية''الإيزو''.

**ج ـ قواعد البيانات والمعلومات:**

 تتصف قواعد البيانات والمعلومات بشكل عام بالدول النامية بالقصور و عدم توحيد المفاهيم والمعايير التي تقدّر على أساسها المتغيرات الاقتصادية، وتزداد درجة القصور عندما يتعلق الأمر بالمنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة، خصوصا مع غياب هيئة مركزية تهتم بتجميع هذه البيانات و إعداد قاعدة معلومات تخدم مصالح هذه المنشآت.

**ΙΙـ5ـ المعوقات الاستشارية:**

و تتمثل المعوقات الاستشارية في :

* فشل الكثير من المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة في بدايتها لافتقار صاحب المشروع للاستشارات الكافية و الصحيحة و التي يحتاجها عادة للتأكد من صحة الخطوات و القرارات التي يتخذها سواء تلك الخاصة بتأسيس المشروع، إدارته أو تسويق منتجاته.
* إن الكثير من المشروعات الصناعية الصغيرة و المتوسطة بحاجة إلى استشارات فنّية و ذلك لقلة خبرتها وعدم تمكنها من الاستعانة بمتخصصين في كافة المجالات التي تحتاجها.
* يفتقر صاحب المشروع لبعض البيانات المهمة التي قد تساعده على إنشاء المشروع بالشكل الصحيح و في الوقت المناسب، حيث أن المستثمر بحاجة إلى بيانات عن الأسواق، المنافسين، التصدير...الخ، كل ذلك لا يأتي إلا من خلال وجود من يستشيرهم باستمرار.
* إن الكثير من المشروعات بحاجة إلى بيانات عن المصادر المناسبة لاستيراد المواد الخام التي يحتاجون لها، لذا فهم بحاجة إلى استشارة دائمة في هذا المجال.
* من المشاغل التي ربما يتعرض لها العديد من المشروعات هو عدم إلمام صاحب المشروع بفنون التعامل مع الأزمات المالية أو الإدارية، لذا فهو بحاجة إلى من يساعده و يقدم له النصح.

**المطلب الثالث: متطلبات إقامة ونجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

 باستعراض تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها نلاحظ وجود بعض القواسم المشتركة في الإجراءات والأساليب التي اتخذتها الدول المختلفة لتطوير ودعم هذه المؤسسات انطلاقا من أهميتها ودورها المتعاظم في الاقتصاد المحلي للدول فضلا عن دورها في حل مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل جديدة إضافة إلى توفيرها لعدد من السلع و الخدمات الضرورية للمجتمع واستغلال الموارد الطبيعية و البشرية المتوفرة، ويمكن إيجاز أهم تلك المتطلبات فيما يلي**([[29]](#footnote-30))**:

**1ـ النواحي التشريعية:**

* إصدار تشريع أساس خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يؤكد على أهميتها ودورها في الاقتصاد الوطني و من ثم النص على ضرورة تشجيعها وإعطائها الأولوية اللازمة.
* إصدار القوانين المنظمة للتعاقدات من الباطن ومواجهة حالات الإفلاس و التعثر وتنظيم تجارة منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و العمالة وغيرها.

**2ـ النواحي المؤسسية:**

 إنشاء الأجهزة و الهيئات المختصة بتنظيم و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها بما في ذلك الشركات والهيئات المختصة بتطويرها و البنوك الخاصة بتوفير القروض و الضمانات لها.

**3ـ توفير التمويل:**

 عملت الكثير من الدول على القضاء على مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل على تنميتها لتلعب الدور المأمول في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ومواجهة مشكلة البطالة و خاصة في الدول التي تعاني من الكثافة السكانية و قد اتخذت الدول العديد من الإجراءات المحققة لذلك من بينها ما يلي:

* إعداد برامج خاصة لتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة بشروط ميسرة من خلال البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات الحكومية.
* إنشاء بنوك ومؤسسات خاصة لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفائدة أقل من المتاح في البنوك التجارية مع منح فترات سماح و سداد مناسبة حسب طبيعة المشروعات.
* وضع الآليات الخاصة بمواجهة حالات الإفلاس للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
* تخفيف الضمانات المطلوبة بما في ذلك وضع نظام للضمان المشترك.
* إنشاء شركات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كشركات الإيجار التمويلي حيث تقوم بتوفير احتياجات المؤسسة من الآلات والمعدات و أحيانا المباني بأسلوب الإيجار القابل للانتهاء، تتملك الأصل المؤجر و يتميز هذا الأسلوب بأنه يخفض التكلفة الاستثمارية للمشروع إلى الحد الملائم لتنفيذه كما يمنح أصحاب المؤسسات مرونة في تحديث تكنولوجيا الإنتاج المطبقة لديهم واستبدال الأصل المتقادم بإيجار الأصل ذو التكنولوجيا الأحدث لزيادة جودة الإنتاج وخفض التكاليف و زيادة القيمة المضافة على مستوى المؤسسة.

**4ـ الحوافز الضريبية والإعفاءات منها.**

**5ـ توفير البنية الأساسية والمناطق الخاصة بها.**

**6ـ تشجيع البحوث و نقل التكنولوجيا و التطوير.**

**7ـ خدمات التدريب والدعم الفني والتسويق:**

 تحتاج مثل هذه الخدمات إلى استثمار و دعم مباشر من طرف الدولة أو من جهات مانحة ونظرا لصعوبة استعادة تكاليف تلك الخدمات فإنه يصعب على القطاع الخاص تقديمها على أسس اقتصادية سليمة ولذلك فقد اتجهت معظم الدول إلى دعم هذه الخدمات بدرجات و أشكال مختلفة وإن كان الاتجاه العام يشير إلى محاولة استعادة جزء من تكلفتها.

**8ـ تسهيل إجراءات التراخيص و غيرها من الإجراءات الإدارية الأخرى واختصارها:**

 إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطبيعتها و إمكانياتها الذاتية عاجزة عن توفير معظم الخدمات الداعمة لها في المجالات الفنية، الإدارية، التسويقية، المالية، القانونية والتنظيمية فضلا عن النواحي التكنولوجية إضافة إلى المعلومات وإن نجاح هذه المؤسسات يتطلب توفير المؤسسات الداعمة لها سواء الحكومية أو الخاصة فضلا عن الجمعيات.

 وتشير التجارب العالمية في هذا الصدد إلى أن بعض الخدمات كالتدريب، الدعم الفني والتكنولوجي، التطوير والبحث إضافة إلى التسويق و الترويج وغيرها من الخدمات تحتاج إلى استثمار ودعم مباشر من الدولة أو من المؤسسات الخاصة و المؤسسات الكبيرة من خلال إقامة علاقات تعاقدية بين المؤسسات الكبيرة و الصغيرة أو الجامعات والمعاهد و مراكز البحث والتطوير و بصفة عامة فإنه من الصعب على المؤسسات الخاصة تقديم مثل هذا الدعم على أسس اقتصادية سليمة و من ثم فقد اتجهت أغلب الدول إلى دعم هذه الخدمات بدرجات وأشكال مختلفة، وإن كان الاتجاه العام يشير إلى أن البرامج التي تحاول استعادة تكلفة هذا الدعم، كليا أو جزئيا، تشهد بعض النجاحات كما تتوفر ببعض الدول الشركات متخصصة لتقديم خدمات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

 بالرغم من الوعي بأهمية هذه المؤسسات و دورها في الاقتصاد الوطني و العمل على تشجيع قيامها إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها في بعض الدول نظرا لافتقارها إلى الخدمات الداعمة لها و التي توفر لها مقومات النجاح وتتيح رفع كفاءتها الإنتاجية والإدارية و من ثم فإنه لتأكيد نجاح قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و استمرارها يجب أن تتوفر مؤسسات الدعم و المساندة لها سواء الحكومية أو الخاصة في المجالات الآتية على وجه الخصوص:

* التدريب الفني والإداري وتوفير الإطارات اللازمة لها.
* الخدمات الإدارية والمحاسبية و إنهاء المعاملات مع الجهات الحكومية و غيرها كالتراخيص، الجمارك والضرائب...الخ.
* التسويق، النقل، التامين و إقامة المعارض وتقديم تسهيلات العرض والمشاركة في المعارض الدولية والمحلية.
* الإعلام والإعلان.
* التعاقد بين المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة.
* توفير الخامات ومستلزمات الإنتاج.
* التصميم للمنتجات والعبوات.
* الصيانة وتوفير قطع الغيار.
* البحث والتطوير و تقديم التكنولوجيا المتقدمة و الملائمة و الإرشاد الفني.
* مراقبة الجودة وتطبيقاتها.
* طرح مشروعات صغيرة تعتمد على أفكار ناجحة ومستحدثة و إعداد نماذج لها في ضوء فرص الاستثمار المتاحة.
* إقامة حاضنات الأعمال.
* تعميق فكرة العمل الحر(Entrepreneurship).

 يلعب الجانب الشخصي لصاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة و مدى اهتمامه و جديته واستعداده للمخاطرة، الدور الهام و قد يكون الرئيسي في نجاح المؤسسة وقد تتوفر جميع عناصر قيام و نجاح المؤسسة كالتمويل، التدريب، الدعم الفني والسوق ولكن غياب الصفات الشخصية المناسبة لصاحب المؤسسة قد تؤدي إلى فشله و في مقدمة هذه الصفات ما يلي:

* الجدية.
* تحمل المسؤولية.
* القدرة على الإبداع والابتكار.
* النشاط والقدرة على الاتصال.
* الشخصية القيادية.
* المهارات القيادية.

 رواد الأعمال (Entrepreneurs) سلعة نادرة و لكن لا يخلو أي مجتمع منهم و دور المجتمع ومؤسساته أن يستحدث الآليات و الأدوات والبرامج المناسبة لاكتشافهم ورعايتهم و تنمية قدراتهم سواء منذ الصغر في مراحل التعليم أو بين الشباب حديثي التخرج أو في السنوات النهائية للتعليم أو هؤلاء الرواد المتواجدون في سوق العمل؛ إذ يتطلب إعداد رواد الأعمال و نشر ثقافة المشروعات تضافر جهود عدد من مؤسسات المجتمع و في مقدمتها المؤسسات التعليمية ومؤسسات التدريب و الإعلام لتحقيق ذلك.

 تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها وأهدافها، أهميتها و كذا أهم التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات، واستخلصنا مجموعة من النتائج نذكر منها:

* بالرغم من اختلاف الدول في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها تعتمد على معايير متشابهة والمتمثلة في المعايير الكمية والنوعية.

* تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأهمية اقتصادية واجتماعية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل مما يترتب علية المساهمة في حل أزمة البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية.

* يجب على الجزائر الاستفادة من تجارب الدول، المتقدمة منها أو النامية، الرائدة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك من خلال انتهاج الخطوات التي تتبعها هذه الدول من أجل الرقي بهذا القطاع وتطويره مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص الاقتصاد الجزائري.

1. 1ـ خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، مجلة دورية علمية متخصصة ومحكمة يصدرها كل ثلاثة أشهر معهد الإدارة العامة الرياض،المملكة العربية السعودية، المجلد41،العدد الثاني، جويلية2001، ص ص:308-309. [↑](#footnote-ref-2)
2. - خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، مرجع سابق، ص 309. [↑](#footnote-ref-3)
3. - مرعي إيمان، المشروعات الصغيرة والتنمية: التجارب الدولية المقارنة و الحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 2005، ص18. [↑](#footnote-ref-4)
4. - خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، نفس المرجع، ص ص:309-310. [↑](#footnote-ref-5)
5. - خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، نفس المرجع، ص 310. [↑](#footnote-ref-6)
6. - مرعي إيمان، مرجع سابق، ص20. [↑](#footnote-ref-7)
7. - مرعي إيمان، نفس المرجع، ص20. [↑](#footnote-ref-8)
8. 1ـ خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، مرجع سابق،ص ص:310،311. [↑](#footnote-ref-9)
9. 1ـ مناور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الص و الم في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر،17ـ18 أفريل2006،ص20. [↑](#footnote-ref-10)
10. 2ـ طيب لحليح، دور المؤسسات الصغرى و الص و الم في تنمية أقطار المغرب العربي (الجزائر- تونس- لمغرب)، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الص و الم في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 17ـ18 أفريل2006، ص162. [↑](#footnote-ref-11)
11. 3ـ معطى الله خير الدين،إشكالية تأهيل المؤسسات الص و الم في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الص و الم في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 17ـ18 أفريل2006، ص761. [↑](#footnote-ref-12)
12. \* ـ المؤسسة المستقلة هي كل مؤسسة لا يملك رأسمالها بمقدار 25% أو أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [↑](#footnote-ref-13)
13. ـ خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، مرجع سابق،ص ص:314،316. [↑](#footnote-ref-14)
14. 1ـ محمد يعقوبي، مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الص و الم في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر،17ـ18 أفريل2006،ص45. [↑](#footnote-ref-15)
15. 1ـ مرعي إيمان، مرجع سابق، ص ص:25-30. [↑](#footnote-ref-16)
16. - نشرية المعلومات الاقتصادية رقم (13) لسنة 2008 الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ص 11. [↑](#footnote-ref-17)
17. - نشرية المعلومات الاقتصادية رقم (12) لسنة 2007 الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. [↑](#footnote-ref-18)
18. - نشرية المعلومات الاقتصادية رقم (8) لسنة 2005 الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

- 4نشرية المعلومات الاقتصادية رقم(13), نفس المرجع, ص 7. [↑](#footnote-ref-19)
19. [↑](#footnote-ref-20)
20. 1ـ نشرية المعلومات الاقتصادية رقم(13)، مرجع سابق، ص8. [↑](#footnote-ref-21)
21. 1ـ نشرية المعلومات الاقتصادية رقم (13)،مرجع سابق، ص9. [↑](#footnote-ref-22)
22. 1ـ معلومات محصل عليها من خلال حوار مع أحد إطارات وزارة المؤسسات الص و الم والصناعة التقليدية. [↑](#footnote-ref-23)
23. 1ـ معلومات محصل عليها من خلال حوار مع أحد إطارات وزارة المؤسسات الص و الم والصناعة التقليدية. [↑](#footnote-ref-24)
24. 1-جاسر عبد الرزاق النسور،المنشآت الصغيرة...الواقع و التجارب و معطيات الظروف الراهنة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 17-18 أفريل2006، ص ص:4-6. [↑](#footnote-ref-25)
25. ـ مرعي إيمان، مرجع سابق، ص ص: 89-93. [↑](#footnote-ref-26)
26. ـ محمد يعقوبي، مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق،ص ص:54-56. [↑](#footnote-ref-27)
27. - محمد خالد المهايني،العولمة وتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص ص:149-150. [↑](#footnote-ref-28)
28. - محمد خالد المهايني، العولمة وتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سابق، ص ص:150-153. [↑](#footnote-ref-29)
29. 1- مرعي إيمان، مرجع سابق، ص ص:107-111. [↑](#footnote-ref-30)